

## لبنان على حافة الهاوية

### 1. نظرة شاملة

والوقوع في شرك الفساد، عمل على تمكين وتشجيع الدخل الخارجي، الذي يعتمد عليه العديد من زعمائه. ففي نهاية أحد الأطياف السياسية، يوجد تحالف لقوى المعارضة الذي يعتمد على دمشق من أجل المساعدة السياسية والمادية، وفي حالة حزب الله، من أجل الإمدادات العسكرية.

لكن الأغلبية النيابية أيضاً [] تحالف قوى 14 آذار التي تشكلت رداً على اغتيال رئيس الوزراء السابق، الحريري، وذلك في عام 2005- تعتمد على قوى خارجية، وفي هذه الحالة البلدان الغربية التي تقدم الدعم المالي، والدبلوماسي، والسياسي. حتى أنه من الصعب استنباط برنامج الداخلي. لكن أجندتها محددة بشكل أساسي بثلاث مبادرات دولية: مؤتمر باريس الثالث المقبل من أجل زيادة المساعدات الممنوحة، تطبيق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1701 والمتعلق بتقييد حزب الله، ومحكمة دولية لمحاكمة أولئك المسؤولين عن قتل رئيس الوزراء السابق الحريري، وضمناً للحد من المزيد من التدخل السوري.

تركزت المواجهة في الأصل على الوضع المسلح لحزب الله، ولكن منذ ذلك الحين تركزت بشكل حاد على مسألة المحكمة الدولية والمسألة المتعلقة بتشكيل الحكومة. لا تعتبر المحكمة الدولية قضية حاسمة بالنسبة لحزب الله، ولكنها تهدد بشكل كبير النظام السوري، الذي ينظر إليها كأداة سياسية بين يدي العدو. إن حزب الله غير تابع لدمشق، ولكنه يعتمد بشكل كافٍ على مساعدتها، بحيث لا يجازف بإثارة عداوتها في مسألة حيوية. وبدون وجود سوريا، لا يوجد إمدادات عسكرية، وبدون تلك الإمدادات، لا يمكن أن توجد مقاومة مستمرة ضد إسرائيل. وبالتالي، يصر حزب الله على اكتساب سلطة الفيتو (حق النقض) في الحكومة، من أجل السيطرة على مصير المحكمة الدولية.

يعتمد تحالف 14 آذار على أغلبيته البرلمانية، وعلى سلطة مجلس الوزراء، وبدرجة كبيرة على الدعم من الحكومات الغربية والعربية الرئيسية لتأكيد نفسه، وكبح الطموحات السورية. إن التحرك بسرعة في مسألة المحكمة، وفعلياً إدانة النظام السوري، هو المحور الرئيسي لهذه الاستراتيجية.

لقد أدى المأزق السياسي إلى أن يدعو كل من الطرفين إتباعه. وحلت سياسة الشارع مكان السياسة المؤسسية. وتطلق المظاهرات الضخمة التي

فقد لبنان توازنه على نحو سيء، ويتعرض لخطر انهيار جديد، مقترناً أكثر من وضع متفجر لانقسام وجهات النظر بين السنة والشيعية، بوجود مجتمع مسيحي منقسم وواهن في وسطهما. ولم يكن التوازن السياسي والطائفي الهش الذي تأسس منذ نهاية حربه الأهلية النموية التي حصلت في عام 1990، والذي جاء بثمن باهظ، العلاج الشافي للحالة على الإطلاق. لقد اعتمد على الإذعان الغربي والإسرائيلي لوصاية سوريا ونظام داخلي أعاق الإصلاحات الداخلية المطلوبة بشكل ملح، والتي طال أمد انتظارها. بيد أن قفلة هذا التوازن القديم، ويعود الفضل في ذلك إلى عملية الشد والجذب بين القوى الخارجية بشأن مستقبله، سببت الفوضى والانقسامات العميقة، وحرضت نصف البلاد ضد النصف الآخر. لذا ينبغي على اللاعبين السياسيين داخل لبنان وخارجه إدراك المخاطر الجمة للصراع الذي لن يكون فيه طرف رابح، والبحث عن حلول وسط قبل أن يفوت الأوان.

ثمة مسؤولية محلية لهذه الأزمة. فالفتن الطائفية العميقة لم تشف بالكامل بعد الحرب الأهلية، والمجتمع مجزأ بشكل يائس بوجود الأطياف العشائرية، والعائلية، والإقليمية، والاجتماعية، والإيديولوجية، ولا توجد مؤسسات دولة قوية تتمتع بالسيادة الحقيقية، والمصادقية. وفوق كل ذلك، خلق نظام الوصاية الفاسد، نظام المصالح المكتسبة من خلال إدامة كلا من الطائفية والدولة المركزية الضعيفة.

غير أن المساهمين الرئيسيين في النزاع اليوم هم أجنب. إذ يعتبر لبنان حيوياً للإستراتيجية الإقليمية الخاصة بإدارة بوش، وهي أمن إسرائيل، ولطموحات طهران، وللمصالح الأساسية للنظام السوري. وكما نكرت حرب تموز (يوليو) الجميع، فإن لبنان أيضاً بديل للصراعات الإقليمية والدولية: سوريا ضد إسرائيل، والإدارة الأمريكية ضد النظام السوري، الأنظمة العربية السنية الموالية للغرب تقودها السعودية ضد القوة القتالية المتزايدة لإيران والشيعية، ويحلق فوق كل ذلك، واشنطن ضد طهران.

إن الجذور الداخلية والخارجية للأزمة متشابكة بشكل وثيق. فالنسيج الطائفي في لبنان، ومؤسسات الدولة الواهنة، والاعتماد على الرعاية،

عشر شخصاً من الأغلبية، عشرة أشخاص من المعارضة، وواحد دون أن يكون له الحق في التصويت فيما يتعلق بالقضايا الحساسة، وهي صيغة تسوية تنفادي أن يكون بمقدور ثلثي الأغلبية أن يفرض قراراً ما، وأن يكون بمقدور الثلث إضافة إلى صوت أقلية أن يسقط الحكومة).

- أن يوفق البرلمان بالتزامن مع ذلك على المحكمة الدولية، وعلى تشكيل حكومة موحدة جديدة، وقانون انتخابي جديد بناءً على توصيات لجنة بطرس.
- أن يوافق البرلمان على تسمية رئيس جديد، ليتولى المنصب في نهاية فترة رئاسة الرئيس لحدود (أيلول-سبتمبر 2007).
- إجراء انتخابات نيابية مبكرة على أساس القانون الانتخابي الجديد.
- تشكيل حكومة جديدة بناءً على النتائج الانتخابية.

**تسوية مسألة سوريا.** لقد أتت استراتيجية واشنطن المتمثلة بالضغط، والعزلة، والتهديدات الضمنية بنتائج عكسية. لقد برهنت دمشق أنها تستطيع زعزعة استقرار لبنان إذا ما تم تجاهل ما تعتبره مصالحها الحيوية، أو إذا شعرت أنها محاصرة. ولا يمكن أن يكون هنالك حلاً دائماً للبنان دون وجود حل عملي لسوريا. وعلى واشنطن ودمشق مناقشة مخاوف كل منهما الآخر، فيما يتعلق تحديداً بما يلي:

- لبنان: سوف تشمل التسوية هنا علاقات دبلوماسية طبيعية بين دمشق وبيروت، مع تخلي سوريا عن التدخل السياسي أو العسكري المباشر مع لبنان، والاعتماد على أدوات مشروعة □ حلفائها اللبنانيون التاريخيون، واعتماد لبنان على سوريا في التجارة □ لكي تسعى إلى المحافظة على نفوذها.

□ **التحقيق في مقتل الحريري:** يجب أن يستمر التحقيق لمعرفة المسؤول، ولكن مع الإدراك بأن (بالاستعانة بإجراء تعديلات على قواعد المحكمة الدولية من الناحية المذكورة أعلاه) الهدف ليس زعزعة النظام الحالي، إنما بدلاً من ذلك □ على افتراض الخروج بالدليل الذي يدين سوريا □ من أجل إعاقة الإقدام على عمل محظور مستقبلاً في لبنان.

□ حزب الله: لن تخفف سوريا روابطها مع العدد القليل المتبقي من حلفائها الاستراتيجيين، طالما بقيت مرتفعات الجولان محتلة. وعلى أية حال، ففي سياق الارتباط المتجدد مع الولايات المتحدة، عليها أن تمارس نفوذها لتضمن بقاء حزب الله هادئاً على الحدود مع إسرائيل.

ينظمها جانب ما، احتجاجات هائلة من الجانب الآخر. إنها ليست محاولة انقلاب ضد الديمقراطيين، أو انتفاضة شعبية ضد دولة غير شرعية. إنها بالفعل شارع ضد آخر، مواطن لبناني ضد آخر. ويتم تقييم هذا النزاع بالقدرة على تحريك التأييد الجماهيري: وليس الطريقة التي سوف يتم بواسطتها تسويته.

لا يستطيع نصف البلاد أن يحكم دون- ناهيك ضد- النصف الآخر. وسوف يكون للصدام إزاء مستقبل لبنان عواقب بشرية مأساوية. وسوف يكون للانقسام الطائفي في سياق التدخل الخارجي الكبير تأثيرات إقليمية حتمية وخطيرة. أما وجود تسوية مقبولة، فسوف يكون صعباً بشكل استثنائي- لقد فشلنا على الأقل لغاية الآن عشرات المقترحات الخلاقة، بشكل أساسي من جانب الجامعة العربية □ ولكن ينبغي إيجاد مثل هذه التسوية. وأي سلام مستدام يجب أن يكون مبنياً على الأسس التالية:

**الوصول إلى قرار بالإجماع إزاء القضايا الحالية التي تنذر بالانفجار:**  
المحكمة الدولية وتشكيل الحكومة. فالصراع السياسي والإيديولوجي يتناسب تماماً مع الصراع الطائفي والدولي، ولا يستطيع أي من الطرفين أن يتحمل الخسارة، كما لا يستطيع أن يحكم منفرداً. وعلى اللاعبين الخارجيين أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار. وتطالب المعارضة التي يقودها حزب الله بسلطة الفيتو في حكومة جديدة، سوف تنظر في أمر المحكمة الدولية، لكن قوى 14 آذار متأكدة أن مثل تلك الحكومة لن تتحدى سوريا مطلقاً. كما تدعو المعارضة إلى إجراء انتخابات برلمانية مبكرة، مدعية أن المجلس الحالي يشوه ميزان القوة السياسي. وبوجود رأي عام يؤيد بقوة وجود حكومة موحدة، والمحكمة الدولية، فمما لا شك فيه أن هنالك ضغوطات على كل من الجانبين. إن لب المشكلة، ومفتاح حلها، يشكلان سلسلة متعاقبة. واستناداً إلى العديد من الأفكار التي تم تصورها، فإن Crisis Group نقترح ما يلي:

□ تشكيل لجنة بناءً على اقتراح جامعة الدول العربية (ممثلان اثنان عن الأغلبية، ممثلان اثنان عن المعارضة، واثنين من القضاة المستقلين) للاتفاق على قواعد معينة للمحكمة الدولية.

□ تبنى مسودة يتفق عليها جميع الأطراف، تضمن استقلالية المحكمة الدولية، وعدم تسييسها، وتتضمن تحديداً مراجعة للمادة 3.2 من قانون المحكمة الدولية لتوضيح □ وتضييق نطاق- الظروف الحالية التي تم تحديدها على نحو واسع جداً، والتي يمكن بموجبها اعتبار الأعلى منصباً عن الجرائم التي ارتكبتها المرؤوس.

□ وفي موازاة ذلك، وبالاتفاق مع مقترحات جامعة الدول العربية، أن تتفق كافة الأطراف على تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة (تسعة

مع انهيار المفاوضات بين سوريا وإسرائيل، وانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان، وموت حافظ الأسد، وانتخاب الرئيس بوش. وبالتدريج ظهر نموذج كان قائماً على الأولوية لمفاوضات السلام، والموافقة على الوجود العسكري السوري في لبنان، وهيئته السياسية عليه، والإدراك بان الدعم السوري لحزب الله سوف يستمر طالما بقي احتلال الجولان. وبرز مكانه، تحديداً بعد 11 أيلول (سبتمبر)، وغزو العراق، نموذج للمناقسة السياسية بين الولايات المتحدة، وما أطلقت عليه التحالف العدائي لإيران وسوريا وحزب الله. ومع إدانتها للدعم السوري لمجموعات تصفها بمجموعات إرهابية، وأعمالها في كل من فلسطين، ولبنان، والعراق، فرضت واشنطن العزلة والعقوبات ضد سوريا، وألحقت دون تحفظ انه بعد بغداد، يمكن أن تكون دمشق الهدف التالي. وحيث أن سوريا سعت إلى المحافظة على سلطتها في لبنان، حاولت الولايات المتحدة، وانضمت إليها فرنسا أن تعكس سلطتها هذه.

تبع ذلك عدد من الأحداث البارزة في هذا الصراع على السلطة<sup>(1)</sup>: قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1559 (2004) والذي دعا إلى انسحاب القوات السورية من لبنان، فضلاً عن تفكيك كافة الميليشيات، وتمديد سلطة الحكومة على جميع المناطق اللبنانية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، قرار سوريا لتمديد فترة رئاسة الرئيس اللبناني إميل لحود في عام 2004، اغتيال الحريري في 14 شباط (فبراير) 2005 ونتائج التحقيق الذي أجرته الأمم المتحدة ترافقه الجهود المبذولة لعقد المحكمة الدولية، والنصر الانتخابي الذي حققه التحالف المعادي لسوريا<sup>(2)</sup>. لم يعمل على الانسحاب المفروض على سوريا من لبنان بالقوة في شهر نيسان (أبريل) 2005 على إنهاء الصراع، بل على تغيير شكله فقط.

(1) من أجل الحصول على مزيد من التحليل أنظر تقرير Crisis Group حول الشرق الأوسط رقم 59: إسرائيل/حزب الله/لبنان: تجنب تجديد النزاع، 1 تشرين ثاني (نوفمبر) 2006؛ تقرير Crisis Group حول الشرق الأوسط رقم 57: إسرائيل/فلسطين/لبنان: الصعود من الهاوية، 25 تموز (يوليو) 2006؛ وتقرير Crisis Group حول الشرق الأوسط رقم 48: لبنان: إدارة عاصفة تتجمع، 5 كانون أول (ديسمبر) 2005؛ تقرير Crisis Group حول الشرق الأوسط رقم 39: سوريا بعد لبنان □ لبنان بعد سوريا، 12 نيسان (أبريل) 2005.

(2) إن استخدام التصنيفات "مؤيد لسوريا"، و "مناهض لسوريا" تم تبسيطها بشكل كبير. ففي الواقع فإن الخطوط غير واضحة وتتغير. والعديد من الممثلين المناهضين لسوريا حالياً كانوا "مؤيدين لسوريا" في وقت ليس بعيداً، وكانوا متورطين في عدد من أكثر صفحات لبنان سواداً. وبالمثل، فإنه من غير الصحيح، المجادلة بالقول أن أولئك الذين ينتمون إلى المعسكر "المؤيد لسوريا"، يرغبون برؤية عودة السوريين إلى الاحتلال.

• **إسرائيل:** يجب على الولايات المتحدة أن تتوقف عن معارضة استئناف المفاوضات غير المشروط بين سوريا وإسرائيل والتي صرح الرئيس بشار الأسد بشكل متكرر أنه يوافق عليها. إن ربط هذا الأمر بشرط بأن تتوقف سوريا عن تقديم الدعم لحماس أو حزب الله، يعني ضمان عدم إجراء المفاوضات. إن وجود اتفاقية يترتب عليها عودة الجولان، واتفاقيات أمنية، وعلاقات طبيعية بين سوريا وإسرائيل سيمثل تحولاً إستراتيجياً يترتب عليه نتائج هائلة بالنسبة للمنطقة برمتها.

□ **العراق:** يجب أن يكون الاستكشاف هنا، كما تم توضيحه بالتفصيل في تقرير Crisis Group الذي صدر في 19 كانون الأول (ديسمبر)، بعد تقرير بيكر-هاملتون: ما الذي يجب فعله في العراق، حول ما إذا كانت كل من الولايات المتحدة وسوريا الاتفاق على الوضع النهائي الذي لا يميل لصالح طرف عن الآخر، ولا ينتهك حقوق أي جانب

**معالجة الجنور الهيكلية لمأزقه.** في حين أنه بالضرورة هدفاً بعيد المدى، إلا أنه يعني اتخاذ عناصر منسية من اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية، على الأخص الابتعاد عن الطائفية:

□ هنالك حاجة إلى نظام تعيينات في القطاع العام يعتمد على الاستحقاق، والبدء تدريجياً في الفرع التنفيذي، والتحرك إلى المراكز العليا على نحو متزايد في داخله، ومن ثم إصلاحات مماثلة في الفرع التشريعي، بوجود إشارات مرجعية على طول المسار.

□ تتطلب الوكالات القضائية والأمنية إجراء الإصلاحات لتعزيز سيادة القانون، وتقليل الدور السياسي للقوات العسكرية. ويجب أن يصبح المجلس القضائي الأعلى مستقلاً، ويشرف على جميع المحاكم، ويجري التعيينات القضائية (وليس مجلس الوزراء). ويجب تمكين وحدة التفتيش القضائي من أجل انضباط المعتدين ونشر النتائج.

□ يجب أن يبتعد النظام التعليمي عن الطائفية، بما في ذلك مراجعة وتوحيد المنهاج الدراسي.

## 2. كيف فقد لبنان توازنه

لقد زعزعت الأحداث المتعاقبة التوازن المتقلقل الذي أبقى لبنان موحداً. ففي عام 2000، تغير المثلث الذي يجمع الولايات المتحدة وإسرائيل وسوريا

على نصر إسرائيلي سريع، وخسرت ذلك، وعليها الآن أن تدفع الثمن. وأبدت كل من دمشق وطهران رغبتها لوجود حكومة جديدة تعكس هذا الواقع، وترعى مواقفها الإقليمية في مواجهة الولايات المتحدة. وتريد كل منهما أن تكون المحكمة الدولية الضحية الأولى.

### 3. الحرب حول الحرب

#### أ. تفسير نتيجة الحرب

جل ما يمكن للمرء قوله بتأكيد من نوع ما هو أن الحرب انتهت دون أن يسود أي من الطرفين. إذ أن قدرة حزب الله على الصمود لمدة أسابيع من الهجوم الإسرائيلي العنيف فسره الكثيرون على أنه نكسة خطيرة للدولة اليهودية، ونصر معنوي مهم للحركة، التي علا مركزها في شتى أرجاء العالمين العربي والإسلامي. وبالفعل، إذا اشترك اللبنانيون في نقاش حيوي حول نتيجة الحرب، فإن القرار الإسرائيلي فعلياً وسلبياً شبه إجماع. ويذهب حزب الله إلى ما هو أبعد من ذلك، إذ يؤكد أنه أعاد الآن ترسانته بالكامل التي دمرت بعنف خلال الحرب<sup>(6)</sup>، وهو قول يصعب التأكد منه.

حتى مع التسليم بهذا الإدعاء على أية حال، فإن الميزانية العمومية للحركة أكثر غموضاً. حيث أن تكلفة الحرب التي امتدت طيلة شهر بالنسبة للبنان أعادت شحن الجدل الداخلي حول الاستقلالية العسكرية لحزب الله (إذ تساعل الكثيرون حول من أعطاه الحق في التقرير بمسائل الحرب والسلام)، وردع (حيث انه بغض النظر عن الأمور الأخرى التي أنجزها، فإن سلاح حزب الله لم يردع إسرائيل بالتأكيد). وبوجود الآلاف من الجيش اللبناني وقوات اليونيفيل مجدداً يحرسون الجنوب، وبتعزيز أكثر على الحدود اللبنانية السورية، فإنه على الأقل تم بتر حرية التصرف بالنسبة لحزب الله بشكل ملحوظ. وباعتراف الحزب

في أعقاب حرب تموز (يوليو) 2006 مباشرة، بدت جميع الأطراف وكأنها تتوق إلى فترة من التهدئة. غير أنه ثبت أن تلك اللحظة كانت وجيزة ووهمية، ونتيجة عن الاعتراف بمكانة حزب الله المعززة، وإكراماً لضحايا الحرب. في الواقع، عمل الصراع ونتيجته على تقاوم التوترات. وجادلت قوى الرابع عشر من آذار<sup>(3)</sup>، بالقول أن وضع حزب الله المسلح عرض أمن لبنان للخطر بتغذية إسرائيل بعدم الشعور بالأمن<sup>(4)</sup>، وتحدى حقها في قوى الرابع عشر من آذار - في التقرير بشكل منفرد زمن ومكان المعركة، واتهمت الحزب بأنه ينفذ أوامر إيران وسوريا<sup>(5)</sup>. لقد خرج حزب الله من الحرب بمغنم سياسي كبير، ولكن على أرض الواقع، فإن مزيج قوات اليونيفيل التابعة للأمم المتحدة مع القوات اللبنانية التي تم نشرها حديثاً في الجنوب، ضيق هامش مناوراته العسكرية. ولخشيتيه من الضغوطات المحلية والدولية المتزايدة، قام بنقل الصراع إلى بيروت، ساعياً من خلال التغيير الحكومي إلى ضمانات سياسية ضد نزع سلاحه. واتهم قوى الرابع عشر من آذار بتشجيع العمل العسكري الإسرائيلي، وأنها طلبت من الولايات المتحدة تأخير وقف إطلاق النار، والعمل نيابة عن الغرب ضد المصالح الوطنية اللبنانية.

تلعب الديناميكيات الإقليمية دوراً رئيسياً. وحيث أن أنظارها مثبتة على سوريا، فإن الولايات المتحدة وفرنسا والدولة العربية الموالية للغرب شجعت حلفائها من قوى الرابع عشر من آذار على البقاء صامدة، خاصة إزاء أحكام قرار مجلس الأمن رقم 1701 المتعلق بحزب الله والمحكمة الدولية. كما نظر العديد في الغرب إلى حرب تموز (يوليو) على أنها عنصر مهم في المواجهة مع إيران: لقد كان القتال في لبنان، والتسويق مع البلدان العربية السنية، الوسيلة لاحتواء طموحات طهران، وبالنهاية، انسحابها إلى الخلف.

وحدث كل من إيران وسوريا حزب الله على استغلال ما اعتبرته نصراً في الحرب. وكما تنظران إلى الأمر، فإن قوى الرابع عشر من آذار اعتمدت

(3) قوى الرابع عشر من آذار التي تمت تسميتها بعد المظاهرات الضخمة التي حصلت في عام 2005 بعد اغتيال الحريري ودعت إلى طرد سوريا وتتألف من السنة، بشكل رئيسي كتلة المستقبل التابعة لسعد الحريري، والدروز، مع الحزب الاشتراكي التقدمي التابع لوليد جنبلاط، والمسيحيين، في الأساس القوات اللبنانية التابعة لسامير جعجع، والكتائب اللبنانية. وتتطوي المعارضة بشكل أساسي على تحالف الشيعة (حزب الله وأهل) والمسيحيين (الحركة البطريركية الحرة التابعة للجنرال عون، وهو مسيحي ماروني بارز)، وعدد من المجموعات السنية الأصغر حجماً التي لديها روابط مع دمشق.

(4) مقابلة Crisis Group مع مستشار رئيس الوزراء السنيورة، بيروت،

8 كانون الأول (ديسمبر) 2006.

(5) نفس المصدر.

(6) وضع حسن نصر الله قائلاً: "كما قلت في 22 أيلول (سبتمبر)، وأكد أن المقاومة استعادت قوتها الكاملة... وبشكل أساسي، خلال السنوات الست الماضية، كنا نستعد، وكنا نتوقع نشوب حرب في يوم ما، حرب قاسية وكبيرة وجدية لأن العدو الإسرائيلي لن ينسى هزيمته في عام 2000، ولن يتقبل وجود قوة مقاومة لبنانية وعربية مشرفة ومخلصة وجادة بالقرب منه في لبنان. لقد كان العدو يخطط لشن حرب في يوم ما، وكنا نستعد لهذه الحرب. والآن فإن ما كنا نملكه ما زلنا نملكه". المنار، 31 تشرين الأول (أكتوبر) 2006.

الجنوبية<sup>(10)</sup>، فمن وجهة نظرهم، لم يفز حزب الله بحرب أثارها دون مبرر، بل أنه اغتصب بشكل غير شرعي الحق في تقرير مسألة أمن وطني حيوية، وتم إنقاذه من الدمار بالاتصالات الدولية للحكومة، وأثبت عدم جدوى ترسانته المسلحة.

وفي ظل هذه الظروف، لم تكن قوى الرابع عشر من آذار على استعداد لقبول مزاعم حزب الله بالاستحقاق النابع من نصرها أو شبه نصرها المزعوم لمحاولة إعادة توجيه السياسات الحكومية. وبدلاً من ذلك، رأت في مطالب الحزب بشكل رئيسي على أنه تأكيد للمحاولة الإيرانية/السورية لتعزيز نفوذهما، وتدعم مواقفهما في مواجهة الولايات المتحدة. ووفقاً لسعد الحريري، "إن ما نشهده اليوم، هو تنفيذ للخطة الإيرانية والسورية يعتبر فيها حزب الله مجرد أداة. إن هدفهما هو منع أي تقدم إلى الأمام في لبنان، وفلسطين، والعراق، وإجبار الولايات المتحدة على التفاوض من مركز ضعف"<sup>(11)</sup>

## 2. وجهة نظر حزب الله

أكد حزب الله أن الحرب صانته إستراتيجيته في المقاومة. وأن سلاحه حمى لبنان من العمليات العسكرية الإسرائيلية، وأنقذ كرامته. وقدمت النتيجة العسكرية للبنانيين اختياراً واضحاً: فمن الناحية الأولى وجود "مجتمع عسكري"<sup>(12)</sup> قائم على "ثقافة المقاومة"<sup>(13)</sup>، محدد من خلال المواجهات مع إسرائيل من أجل الدفاع عن لبنان والقضية الفلسطينية، وإبعاد الطموحات الإقليمية للولايات المتحدة، ومن الناحية الأخرى موقف "انهزامي"<sup>(14)</sup>، على استعداد للإذعان لإسرائيل، والانضمام إلى النظام الدولي الذي يهيمن عليه الغرب<sup>(15)</sup>.

نفسه، خسر نحو 200 مقاتل<sup>(7)</sup>، وتم تدمير جانب كبير من البنية التحتية المدنية التي يعتمد عليها نفوذه.

## 1. وجهات نظر قوى الرابع عشر من آذار

عندما رأى جانب كبير من الرأي العام العربي أن حزب الله حقق نصراً واضحاً، شعرت قوى الرابع عشر من آذار بهشاشة خطيرة. ففي وسط الحرب الدائرة، وافق حزب الله على نحو سريع على خطة رئيس الوزراء السنيرة المكونة من سبع نقاط، رغم أنها تضمنت أحكاماً آبرزها نشر الجيش اللبناني في الجنوب □ رفضتها الحركة مطولاً. بعدئذ، وقد قيل أن ذلك حصل رغم الاعتراض السوري والإيراني<sup>(8)</sup>، وقع الحزب على القرار 1701، الذي لم يدعو فقط إلى دعم وجود القوات الدولية والجيش اللبناني في الجنوب، بل أيضاً كرر الحاجة إلى نزع السلاح كاملاً من كافة العناصر المسلحة. وقبل وقف إطلاق النار رغم استمرار تواجد الجنود الإسرائيليين على الأراضي اللبنانية، وهو أمر تعهد الحزب بعدم القيام به. وبالنسبة لقوى الرابع عشر من آذار، ترك هذا الأمر حيزاً صغيراً للشك: حيث عانت الحركة من خسائر معتبرة في بنيتها التحتية العسكرية والمدنية مما تطلب التوسل إلى إطلاق نار تم بناء عليه فرض شروط القوى على الحركة.

وأشارت تلك القوى إلى وجود دليل إضافي على الهشاشة النسبية لحزب الله. وزعمت أن أموال الحركة كانت تستنفذ، وكانت هناك دلائل بنفاد الصبر داخل التكوين الشيعي، وامتعض بين بعض علماء الدين<sup>(9)</sup>، وتوترت مع نصيرها الشيعي حركة أمل، وتم جزئياً تدمير ترسانتها العسكرية طويلة المدى، وتم تدمير معقلها التقليدي، مثل أحياء بيروت

(10) مقابلات Crisis Group مع مسؤولي قوى الرابع عشر من آذار،

بيروت/طرابلس، أيلول (سبتمبر) □ تشرين الأول (أكتوبر)، 2006.

(11) مقابلة Crisis Group مع سعد الحريري، بيروت، 8 كانون الأول

(ديسمبر) 2006.

(12) مقابلات Crisis Group مع نبيل فاووق، مسؤول حزب الله عن

الجنوب، صور، 17 تشرين الأول (أكتوبر) 2006.

(13) استخدم المصطلح نعيم قاسم، نائب الأمين العام لحزب الله، في

اجتماع حضرته Crisis Group في بيروت بتاريخ 11 تشرين الأول (أكتوبر)

2006.

(14) كما وصفه هاشم صفي الدين، وهو قائد من حزب الله، في احتشاد

حضرته Crisis Group، في النبطية بتاريخ 20 تشرين الأول (أكتوبر) 2006.

(15) مصطفى علوش عضو البرلمان من تيار المستقبل من طرابلس، قدم

مقارنته الخاصة بين الرويتين: "من الجانب الأول رؤية إيران، المصممة على

(7) مقابلة Crisis Group مع محمود قماطي، عضو المكتب السياسي

لحزب الله، 14 تشرين الثاني (نوفمبر) 2006.

(8) هذا الأمر على الأقل، هو وجهة نظر بعض قادة قوى الرابع عشر

من آذار، الذين يجادلون بالقول أن المحافظة على الذات أجبرت حزب الله على

قبول ما فضل الداعون له الأجنبي أن يرفضه. مقابلات Crisis Group،

بيروت، كانون الأول (ديسمبر) 2006.

(9) تشمل هذه محمد حسن الأمين، وهو رجل دين ومفكر مسلم وقاضي

على مستوى عالٍ في المحاكم الشيعية الإسلامية، وسيد علي الأمين، مفتي

صور وجبل عامل وعضو سابق في حزب أمل، وصبحي طوفيل الأمين العام

السابق لحزب الله، وهاني فحص، وهو رجل دين ومفكر إسلامي، وطالب سابق

من طلاب آية الله الخميني.

توقع حزب الله "الاحتفال بنصره، مقتنعاً بأن من يتجرأ على دحض فكرة النصر، سوف يعامل وكأنه مهزوم، بعبارة أخرى وكأنه خائن"<sup>(19)</sup>. وردت قوى الرابع عشر من آذار على مزاعم "المقاومة التاريخية للحرب الإسرائيلية"، بالإشارة إلى أنه ليس أقل دماراً تاريخياً من الحرب التي جلبها على لبنان<sup>(20)</sup>. ومن خضم وجهات النظر المتعارضة تلك نمت رؤية متناقضة لمشهد ما بعد الحرب.

## ب. تطبيق القرار M??

### 1. توقعات قوى الرابع عشر من آذار

خرجت التقييمات المتنافسة للوهلة الأولى حول الطريقة التي نظر فيها كل طرف إلى تطبيق قرار مجلس الأمن، الذي أنهاه. وفي 8 أيلول سبتمبر 2006، أصدرت قوى الرابع عشر من آذار ما أصبح يعرف بإعلان بريستول<sup>(21)</sup>:

إن أية قوات مسلحة لا تشكل جزءاً من الدولة، لا تعتبر رادعاً للعدوان الإسرائيلي... لقد أصبح لبنان منطقة مستغلة من جانب إيران لتعزيز مركزها التفاوضي في مواجهة المجتمع الدولي، فيما يتعلق بدورها الإقليمي. كما أن سوريا تستغل لبنان لاستعادة هيمنتها على البلاد، وللتهرب من أية عواقب من التحقيق الدولي في اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

وحدث البيان على "تطبيق جميع القرارات الدولية المتعلقة بلبنان، وبشكل خاص القرار 1701، الذي يحكم مسألة سلاح حزب الله، فضلاً عن القرارات الأولية". وأكد على أنه قد حان الوقت "لإنهاء ازدواجية الأسلحة، وأعاد التأكيد بأن الجيش والمؤسسات القانونية فقط هي المخولة بالدفاع عن لبنان"<sup>(22)</sup>.

لم تكن الدعوة بالإجماع، إذ أن عدداً من أعضاء تحالف 14 آذار أكدوا أن القيادة قللت من شأن قوة حزب الله، ورأت في وقف إطلاق

لقد وجه زعماء حزب الله نبرة التهذئة النسبية إلى تحالف الرابع عشر من آذار في أعقاب الحرب مباشرة، ولكن أثناء التجمع أمام قبور "شهداء" حزب الله، اتهم الأعضاء العسكريون التحالف بالخيانة بشكل علني، وأبدوا غضبهم الأقرب إلى الكراهية. وعكس البرلمانيون، والزعماء المحليون، والشخصيات الدينية، وأعضاء المكتب السياسي شعور أتباع الحزب على نحو أكثر دقة مما فعلت البيانات الوطنية. ومن وادي البقاع إلى صيدا، وسط هتافات تدعو إلى الموت لأمريكا وإسرائيل، أكد الخطباء على أربع نقاط رئيسية: لن نسلم سلاحنا، سلاحنا هو كرامتنا، والشهادة هي (المقاومة المسلحة) الطريق إلى النصر، الدولة خذلتنا<sup>(16)</sup>.

لقد برزت ثقافة المقاومة بقوة أكبر في المناسبات العاطفية. إذ تم وصف المعارضين بالتعاونين مع العدو، ووجهات النظر المعارضة على أنها عدم ولاء. وتم انتقاد قوى الرابع عشر من آذار بأنهم أولئك الذين كانوا مستأجرين... هدف المشروع الأمريكي والصهيوني إلى نزع سلاح حزب الله. إن نصرنا هو خسارتهم. ولن يحققوا أي شيء آخر سوى الإذلال والاحتقار. سوف نتمسك بأسلحتنا. وسوف تستمر المقاومة<sup>(17)</sup>. وعلى نفس الموال، المقاومة "كشفت عن شرور أولئك الذين على استعداد لعرض بلادنا للبيع، والذين يسعون، في الوقت الذي يزعمون فيه أنهم يريدون حماية البلاد، إلى منعنا من التمتع بثمار النصر الذي حققناه"<sup>(18)</sup>.

البقاء في صراع مسلح وإدامة الصراع بين إسرائيل والعالم الإسلامي. في هذا السياق تصبح لبنان ساحة معركة، ومركزاً لصراع أكبر مع الغرب. ومن الجانب الثاني، نعتقد أن لبنان دفع فعلياً ثمن مواجهة إسرائيل". مقابلة Crisis Group مع مصطفى علوش، طرابلس، 13 تشرين الثاني (نوفمبر) 2006.

<sup>(16)</sup> مقابلات Crisis Group، الضواحي الجنوبية لبيروت، من 15-20

آب (أغسطس) 2006. من أجل الحصول على نماذج لخطب مراسم الدفن

(باللغة العربية)، أنظر الموقع الإلكتروني

[http://www.shiaweb.org/hizbulla/waad\\_alsadeq/](http://www.shiaweb.org/hizbulla/waad_alsadeq/).

<sup>(17)</sup> محمد ياغي، القائد السابق لحزب الله، في الموقع الإلكتروني:

[http://www.shiaweb.org/hizbulla/waad\\_alsadeq/20.8.2006](http://www.shiaweb.org/hizbulla/waad_alsadeq/20.8.2006).

<sup>(18)</sup> محمد يزك، قائد في حزب الله، والممثل الشخصي في لبنان للقائد

الأعلى في إيران خامنئي، بتاريخ 20 آب (أغسطس) 2006، في الموقع

الإلكتروني [http://www.shiaweb.org/hizbulla/waad\\_alsadeq](http://www.shiaweb.org/hizbulla/waad_alsadeq)

آب 20 August 2006

<sup>(19)</sup> مقابلة Crisis Group مع عبدو سعد، مدير مركز الأبحاث

والمعلومات، وهي مؤسسة مستقلة، بيروت 20 تشرين الثاني (نوفمبر) 2006.

<sup>(20)</sup> مقابلة Crisis Group مع مصطفى علوش، عضو البرلمان من

كتلة المستقبل، طرابلس 13 تشرين الثاني (نوفمبر) 2006.

<sup>(21)</sup> جاء الاسم من فندق يقع وسط بيروت عقد فيه الاجتماع وهو المكان

الذي التقى فيه التحالف المناهض لسوريا لأول مرة في عام 2005.

<sup>(22)</sup> تم اقتباسه في جريدة البلد بتاريخ 8 أيلول (سبتمبر) 2006.

التابع لأطوان لحد، وفرضت بشير الجميل في عام 1982، وشنّت حرباً خلال فصل الصيف هذا؟ إن كل ذلك يجعل من حماية المقاومة مشروعاً مركزياً بشكل مطلق<sup>(26)</sup>.

وفي هذا الإطار، بدأت عملية الردع بالعمل: "بالطبع عانينا، ولكن إسرائيل ستفكر مطولاً وجيداً قبل أن تسعى إلى غزونا مرة ثانية"<sup>(27)</sup>. إن استقلالية حزب الله العسكرية ضرورية حيث أنها عملت على حماية الدولة. كما أن المقاومة أيضاً متمم ضروري للمفاوضات. "إن إسرائيل والولايات المتحدة تعرفان الآن أنهما لا تستطيعان تحقيق أهدافهما بالوسائل العسكرية. وتعرفان أن عليهما اللجوء إلى الدبلوماسية والسياسة. ونحن أيضاً نعتقد أن السبيل السياسي هو أمر ضروري. غير أن المقاومة ستزيد من فرصنا. هذا هو الدرس الذي علمته المقاومة للبلدان العربية الأخرى"<sup>(28)</sup>.

بناءً عليه، يجادل حزب الله من أجل تفسير معتدل غير فعال للقرار 1701، مؤكداً أن نزع السلاح ليس أولوية، ولكن يجب أن يتم فقط بعد أن تتسحب إسرائيل من مزارع شبعا، وأن تطلق سراح جميع السجناء اللبنانيين، وتأسيس دولة لبنانية قوية قادرة على حماية البلاد<sup>(29)</sup>. لقد كان القرار مبهماً على نحو كافٍ بحيث أتاح المجال أمام "توعاً من التكيف مع متطلبات المقاومة"<sup>(30)</sup>. وسعى حزب الله إلى "فصل تطبيق القرار 1701 عن مسألة نزع السلاح"<sup>(31)</sup>.

النار على أنه انتصار دبلوماسي الدولة على الحركة، وأن إثارة مسألة نزع سلاح حزب الله بهذه السرعة بعد وقف إطلاق النار كان "أكبر خطأ" للمجموعة، مما أثار رداً قاسياً من جانب الحزب<sup>(23)</sup>. رداً على ذلك، يؤكد البعض "أن ذلك لم يكن ليغير أي شيء. فلا يمكن لحزب الله أن يكون مطمئناً عندما يتعلق الأمر بأسلحته. وبعد الحرب، لم يعد مركزنا قابلاً للمساومة، وعلى الدولة أن تتمتع بالسيطرة على القوات المسلحة"<sup>(24)</sup>.

## 2. وجهة نظر حزب الله.

بإعلانه أنه ربح الحرب - في الحقيقة، مقتنع بأن إسرائيل نظرت إلى الأمور بنفس الطريقة تماماً<sup>(25)</sup> - أكد حزب الله أن موقفه قد تمت تبرئته: المقاومة ضرورية (شاهد العدوان الإسرائيلي) وفعالة (شاهد نتيجة الحرب). بناءً عليه رفض المحاولات لكبح استقلاله العسكري أو حرية المناورة. وافق الحزب على القرار 1701، وبناءً عليه على وجوده الأمني المكثف بشكل أساسي في معقله في الجنوب، ولكنه في الوقت ذاته، رفض أن يغير واقع الحال العسكري. ولكي يؤكد على موقفه العسكري، ومقاومة العدوان الإسرائيلي، توجب على الحركة المحافظة على ترسانتها، وتبقى ممثلاً عسكرياً مستقلاً، على الأقل، طالما لم يكن لبنان في مركز يستطيع من خلاله الدفاع عن نفسه. وصرح نعيم قاسم، الذي يحتل المركز الثاني في قيادة حزب الله، قائلاً:

إن أساس كل أزمة في المنطقة هو وجود إسرائيل. ولكي تزيد من شعورها بالأمن، يتوجب عليها ممارسة الضغوط على محيطها العربي. تشعر إسرائيل بالحاجة الأبدية إلى التدخل في السياسة اللبنانية، وتلجأ أحياناً إلى العمل العسكري، وأحياناً أخرى إلى الهيمنة السياسية. ألم تحاول أن تغير المعادلة السياسية المحلية بخلق جيش لبنان الجنوبي

(26) مقابلة Crisis Group، نعيم قاسم، بيروت، 8 كانون الأول (ديسمبر) 2006.

(27) مقابلة Crisis Group، مع غالب أو زينب عضو المكتب السياسي لحزب الله، بيروت، 24 أيلول (سبتمبر) 2006.

(28) مقابلة Crisis Group، مع نواف الموسوي المكلف بالعلاقات الخارجية لحزب الله، بيروت 16 آب (أغسطس) 2006. تحدث عن ذلك نصر الله كالتالي: "بالأمس، ذهبت مجموعة من الدول العربية إلى مجلس الأمن للتوسل من أجل السلام وإيجاد تسوية، وأنا أقول لهم: إنني لا أتحدث معكم حول إزالة إسرائيل، أنا أتحدث معكم حول التسوية التي تريدونها. كيف يمكنكم الحصول على تسوية مشرفة في الوقت الذي تعلنون فيه ليلاً نهاراً أنكم لن تقاوتون؟". خطاب نصر الله بتاريخ 22 كانون الأول (ديسمبر) 2006، تلفزيون المنار.

(29) مقابلة Crisis Group مع محمود قماطي، بيروت 17 كانون الأول (ديسمبر) 2006.

(30) مقابلة Crisis Group نواف الموسوي، مصدر سابق.

(31) مقابلة Crisis Group مع علي فياض، مدير المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، وهو مؤسسة فكرية تابعة لحزب الله، بيروت 15 آب (أغسطس) 2006.

(23) جوني عبده، الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية ومتعاطف مع قوى الرابع عشر من آذار، محطة الأنباء العربية في 1 تشرين الأول (أكتوبر) 2006.

(24) مقابلة Crisis Group مع مصطفى علوش، المصدر السابق.

(25) بكلمات نصر الله، "في إسرائيل، هناك إجماع حول هزيمتهم في لبنان. وحتى دان هالوتز (رئيس أركان قوات الدفاع الإسرائيلية) أثار إخفاقات المؤسسات العسكرية الإسرائيلية... ولكن رغم ذلك، يؤكد البعض في لبنان عكس ذلك. ربما يفعلون ذلك من أجل تلطيف صورة نصرنا". تم اقتباسها في جريدة السفير، 5 أيلول (سبتمبر) 2006.

واستغلال أداء حزب الله. وكانت كلتاهما مدركتان للنكسات. وإلى حد ما، كانت إيران معتمدة على ترسانة حزب الله لتأخير هجمة الولايات المتحدة على مرافقها النووية، لقد تمت استغلال الأمر بشكل سابق لأوانه، وإلى حد ما فإن الوجود المعزز لقوات اليونيفيل، وإشرافها على تقاطع الحدود، أعاق الجهود لإعادة إمداد حزب الله، كما أن القرار 1701 بالمثل كان بمثابة نكسة نسبية لسوريا. ورغم ذلك، فإنهم نظروا إلى المحصلة النهائية بشكل إيجابي، أو على الأقل بذلوا أقصى ما في وسعهم لتقديمها بهذه الطريقة. لقد كانت مقاومة حزب الله إنجازاً مهماً في منافسة طهران مع الولايات المتحدة، وتأكيداً لشرعية موقفها، وفي ضوء شعبية حسن نصر الله - الأكثر أهمية بين العرب السنة - بمثابة غارة أيديولوجية أخرى على العالم العربي<sup>(34)</sup>.

وارتاحت دمشق لأن حلفائها اللبنانيون برزوا معززين. وزاد ذلك من نفوذها في وقت استتجت فيه أن رئيس الوزراء السنيرة كان عدائياً على نحو لا يقبل التغيير<sup>(35)</sup>. وبحسب كلمات مسؤول سوري، فإن "الحرب غير بشكل جوهري خريطة لبنان السياسية. انتصر حزب الله، وتم كشف قوى الرابع عشر من آذار. ولا يمكن أن تكون هنالك عودة إلى الوضع السابق، ولا يمكن لقوى الرابع عشر من آذار أن تعمل وكأن شيئاً لم يحدث، كما لو أنهم لم يخدموا أجندة العدو. لقد خسروا، ويجب أن تعكس حكومة لبنان الوقائع الجديدة على الأرض"<sup>(36)</sup>.

والمحافظة على مركزه المسلح جنوب نهر الليطاني، والذي شمل أيضاً تواجداً للجيش اللبناني، وقوة معززة من قوات اليونيفيل، والاتسحاب من مركزه الخاصة للمراقبة، ولكن دون وضع السلاح جانباً أو تسليم الأسلحة. وجادل حزب الله فعلياً من أجل تجميد مؤقت: سيبقى مقاتلوه في بيوتهم، وتبقى أسلحته مخفية. وضح هذا الأمر نبيل قويق، المسؤول عن عمليات حزب الله في الجنوب بقوله:

لدى مواجهة إسرائيل، نحن نسعى إلى إعاقة، وتأسيس استراتيجية توازن. ونحن بناء على ذلك لا نشن حرب إنهاك تتطلب اللجوء المستمر إلى عنف متدني الشدة. إن هدفنا هو الدفاع عن لبنان. ولهذا السبب نحن راضون بأن نكون ببساطة متواجدين، وليس لدينا مشكلة في أية انتشار عسكري في هذه المنطقة<sup>(32)</sup>.

ووفقاً لوجهة النظر هذه، فإن تقسيم العمل الصعب هذا، الذي ساد قبل الحرب، يجب أن يبقى نافذاً. سوف يعمل الجيش كقوة للشرطة، وسوف تدافع المقاومة عن الحدود بإعاقة الهجمات الإسرائيلية، وسوف تشرف قوة دولية ضعيفة، تنقصر إلى القدرة القاهرة الأصلية على إطلاق نار هش، ولكنه دائم. إذ قال محمود قماطي، وهو عضو في المكتب السياسي لحزب الله:

على الأرجح أن تستمر هذه الحالة لفترة طويلة. ولن تتغير ما لم يتم تحرير مزارع شبعا، وإطلاق سراح أسرانا، وتكون دولتنا آمنة. نحن نعلم أن المجتمع الدولي يرفض هذه الشروط، بيد أن الحالة ستدوم لأنه لا توجد وسيلة أخرى للضغط علينا: إذ أن حدوث حرب جديدة أمر غير محتمل، وفرض حصار دولي على حركتنا هو قصة قديمة نحن مستعدون لها جيداً<sup>(33)</sup>.

### 3. وجهات نظر الغير

يحفظ الممثلون الإقليميون والممثلون الدوليون الآخرون بوجهات نظر متباينة حول الحرب. كانت إيران وسوريا سريعتان في الاحتفال

(34) بكلمات الرئيس أحمددي نجاد "في التجربة الأخيرة، نستطيع أن نرى أن وعود الله قد صدقت في لبنان. والقوى الفاسدة مثل أمريكا، وبريطانيا المجرمة، والنظام الصهيوني الذي لحق به العار والذل، كانت مسلحة بتقابل الليزر، والطائرات المتقدمة الصنع، والدبابات، أسلحة ذكية دقيقة وشريرة. وفي الجهة المقابلة، صندتهم مجموعة من الشباب المؤمنين الصادقين، الريانيين وقد وضعت ثقها بوعد الله سبحانه وتعالى وقاومت العدو". التلفزيون الإيراني، 15 آب (أغسطس)، اقتباس وترجمة Mideastwire.com، 17 آب أغسطس 2006.

(35) في خطاب 15 آب (أغسطس) 2006، قال بشار الأسد: "فشلت المجموعات اللبنانية في تطبيق خطتها لمصلحة إسرائيل. لذا حرصت إسرائيل على المجيء وإنقاذها عسكرياً من معضلتها، وضرب المقاومة، وربط لبنان بالعربة الإسرائيلية". وكان مسؤول سوري أكثر صراحة بقوله: "لقد عبر السنيرة جميع الخطوط الحمراء. وحرق كافة الجسور". مقابلة Crisis Group، دمشق، كانون الأول (ديسمبر) 2006.

(36) مقابلة Crisis Group مع مسؤول سوري رفيع المستوى، دمشق، كانون الأول (ديسمبر) 2006.

(32) مقابلة Crisis Group مع نبيل قاووق، صور، 17 تشرين الأول (أكتوبر) 2006.

(33) مقابلة Crisis Group محمود قماطي، بيروت، 16 آب (أغسطس) 2006. لمزيد من التحليل حول استراتيجية حزب الله في فترة ما بعد الحرب، انظر تقرير Crisis Group: إسرائيل/حزب الله/لبنان، مصدر سابق.



المسؤولين عن اغتيال الحريري والجرائم ذات العلاقة إلى العدالة<sup>(40)</sup>. رغم أن المحكمة تعتمد على القانون اللبناني، إلا أنه سيتم تأسيسها من خلال معاهدة بين الأمم المتحدة ولبنان وتتضمن قضاة لبنانيين ودوليين.

وعلى الفور، أشعلت المحكمة الدولية الجدل. ففي 12 كانون الأول (ديسمبر) 2005، في أعقاب قتل جبران تويني، وهو عضو برلمان من تحالف 14 آذار، وناقذ صريح لسوريا، صوت مجلس الوزراء لصالح المحكمة الدولية، غير أن خمسة وزراء شيعة ينتمون إلى حزب الله وأمل امتنعوا عن التصويت، مما تم فهمه لأن التفويض تم تمديده ليشمل الاغتيالات السياسية اللاحقة لمقتل الحريري. وتم إخماد المشكلة بشكل مؤقت نتيجة للحوار الوطني الذي نظمه رئيس مجلس النواب وزعيم حزب أمل، نبيه بري، والذي أيدت خلاله جميع الأطراف بالإجماع مبادئ المحكمة الدولية.

ورغم أن الوزراء الخمسة استأنفوا مشاركتهم في 2 شباط (فبراير) 2006، إلا أن عملية الإنقاذ هذه كانت قصيرة الأجل. وفي تاريخ 10 تشرين الثاني (نوفمبر) 2006، وسط توترات سياسية متزايدة لفترة ما بعد الحرب، ومفاوضات ساخنة حول مطالب حزب الله وحلفائه من أجل تعديل وزاري، أرسلت لجنة التحقيق في مقتل الحريري التابعة للأمم المتحدة مسودة مقترح إلى الحكومة حول المبادئ التي تحكم المحكمة الدولية. وخوفاً من أن تحاول الأطراف الشيعية إحباط المشروع من خلال أساليب المماطلة، وتغيير تشكيلة الحكومة، أصرت قوى الرابع عشر من آذار على المصادقة خلال يومين لاحقين. وسعى كل من حزب الله وأمل، زاعمين أنهما لم يتسنى لهما الوقت الكافي لدراسة النص (والذي كان بالإنجليزية دون ترجمة عربية)، وأثارتهما مخاوف إجرائية وأساسية، إلى تمديد منته ثلاثة أيام دون طائل. وفي 13 تشرين الثاني "نوفمبر" تبنى مجلس الوزراء نص المسودة دون مشاركة وزرائها الخمسة الشيعيين، الذين، إلى جانب يعقوب صراف (وهو مسيحي له روابط مع سوريا)، قدموا استقالاتهم. وفي 21 تشرين الثاني (نوفمبر)، وافق مجلس الأمن بشكل رسمي على النص.

وفقاً للدستور على أية حال، فإن المصادقة على معاهدة يتطلب تصريحاً رئاسياً (المادة 52)، وعلاوة على ذلك، فإن المعاهدات التي

وفي الجهة المقابلة، تمسكت الولايات المتحدة وحلفاؤها بنص القرار 1701 لتقديم أولوياتهم. وأدعوا بأن نزع سلاح حزب الله لا يمثل توقعاً حقيقياً قصير الأجل<sup>(37)</sup>، وأن آمال واشنطن لنصر إسرائيلي ساحق لم تتحقق. لكن النتيجة لم تكن سلبية تماماً. وكرروا المبادئ الأساسية للقرار 1701 التي أكدوا عليها منذ فترة طويلة، وكانوا مصممين على جعلها واقعاً: كرر القرار الأهداف المتمثلة في نزع السلاح في نهاية الأمر، وطلب إنهاء جميع تحويلات الأسلحة إلى حزب الله، وأصر على أن منطقة جنوب اللباني يجب أن تسيطر عليها قوات اليونيفيل والجيش اللبناني بالكامل<sup>(38)</sup>.

#### 4. المحكمة الدولية

##### أ. خلفية

في حين أن التفسيرات المختلفة لنتيجة الحرب وتأثيراتها مهدت السبيل أمام المواجهة السياسية، فإن الأسئلة المتعلقة بالمحكمة الدولية أعطتها الإغفاء الأكثر حدة. إن نزع سلاح حزب الله وهوية لبنان السياسية كانت مسائل وجودية، ولكنها ليست مسائل ملحة على النقيض من تأسيس محكمة دولية مكلفة بتحديد المنبئين بمقتل الحريري. وعلى كافة الأصعدة، اللبنانية والخارجية، أصبحت تلك المسألة الاهتمام الأكثر إلحاحاً وأهمية. وهي السبب الرئيسي لرفض تحالف 14 آذار مطالب المعارضة لوجود أقلية مانعة في وزارة معدلة<sup>(39)</sup>، وهو الدافع الرئيسي وراء الاستقالة الجماعية للوزراء الشيعة، والمحفز المباشر للتحرك من المفاوضات الرئيسية إلى سياسة الشارع.

انبثقت المحكمة الدولية من قرار مجلس الأمن 1644، الذي كلف في شهر كانون الأول (ديسمبر) من عام 2005 الأمين العام للأمم المتحدة بالعمل بناء على طلب الحكومة اللبنانية لمساعدتها في تقديم

(37) مقابلات Crisis Group مع مسؤولين أمريكيين وفرنسيين، واشنطن،

باريس، أيلول (سبتمبر) 2006، كانون الأول (ديسمبر) 2006.

(38) بيان صادر عن وزارة الخارجية الفرنسية أمام لجنة العلاقات

الخارجية لمجلس الشيوخ، 30 آب (أغسطس) 2006،

<http://www.diplomatie.gouv.fr/actu/bulletin.asp?liste=2006090>

5

(39) أنظر أدناه.

(40) تتضمن هذه اغتيالات أو محاولات الاغتيال ارتكبت منذ شهر

تشرين الأول (أكتوبر) ضد شخصيات مثل سمير قصير، جبران تويني، جورج

حاوي، مي شدياق، مروان حمادة، والياس المر.

قولهم، على مبادئ المحكمة الدولية<sup>(45)</sup>. وبدلاً من ذلك، فإنهم يدعون أن التاريخ المسيس بشكل واضح للعملية (اتهام سوريا فوراً، والحكم المسبق لميليس وأساليبه المشكوك فيها، وتورط واشنطن وفرنسا بدرجة كبيرة)، والاستعجال في عقد المحكمة، وتفويضها المكثف، تشكل جميعها سبب القلق من أنها سوف تستغل من جانب الولايات المتحدة والآخرين من أجل مزيد من الأهداف المناهضة لسوريا.

وقال أحد المسؤولين: "لم يثبت التحقيق لغاية الآن أية صلات دولة، وبالفعل، لم يتوصل إلى أية نتيجة إطلاقاً. فعلى أي أساس، بخلاف افتراض مناهضة سوريا، يشكلون محكمة دولية؟"<sup>(46)</sup>، ويؤكد المسؤولون في سوريا أنهم في حين أنهم سوف يستمرون في التعاون مع تحقيق براميرتز، فإنهم "لن تكون لهم علاقة بالمحكمة الدولية إذا انعقدت"<sup>(47)</sup>.

وتحت السطح، هنالك توترات عميقة حول استعداد الولايات المتحدة في المضي قدماً لاستغلال المحكمة الدولية ضد النظام، وإلى أي مدى ستصل المحكمة الدولية، ومضاعفات نتائجها. إن النظام السوري لا يقوم على التكوين الطائفي الشديد الذي يصفه أحياناً النقاد، ولكن على قمة هذا النظام هناك مجموعة معتمدة بشكل متبادل تربطها الروابط العائلية والجغرافية، فإذا اتهم التحقيق مسؤولاً رفيع المنصب، وطلب حضوره أمام المحكمة الدولية، فإن ذلك سوف يخلق ضغوطات خطيرة، وربما مزعزعة - وهو قلق تسلط عليه الضوء حقيقة أن هذا بالذات هو هدف إدارة بوش. واعترف مسؤول بشكل سري قائلاً: "إن هذا بمثابة خط أحمر بالنسبة للنظام. وفي هذه المرحلة، لا يوجد حل وسط. إذ أنهم سيناضلون من أجل منع محكمة دولية لا يتقون فيها، والتي يخشون نتائجها"<sup>(48)</sup>. ولدى البحث عن مخرج، اقترح آخرون تأجيل عقد المحكمة الدولية إلى أن ينتهي التحقيق<sup>(49)</sup>.

عكس اهتمام واشنطن الشديد قلق دمشق العميق. ومع تعرضه لسياسة عزل سوريا، وتنامي الرغبة الأوروبية في مشاركة نظامها، وتضاؤل

تتعلق بموارد الدولة... والمعاهدات التي لا يمكن ردها سنوياً لا تعتبر مصادق عليها ما لم يوافق عليها مجلس النواب<sup>(41)</sup>. وفي شكلها الحالي، يلبي نص المسودة كلا الشرطين، مما يعني أن حجب السلطة لا يتحفظ به الرئيس فقط، إنما أيضاً رئيس مجلس النواب، الذي بإمكانه أن يرفض عقد جلسة في 9 كانون الأول (ديسمبر)، أما الرئيس لحد الذي تم تجديد فترة ولايته بشكل غير دستوري تحت ضغط سوريا في عام 2004، فرفض المشروع، زاعماً أن كل من الحكومة والنص كانا غير دستوريين - الأولى نتيجة استقالة الوزراء الشيعة، والثاني لأنه لم يشترك في مفاوضات المعاهدة<sup>(42)</sup>. وبإثارته أسباباً مماثلة، رفض بري عقد البرلمان<sup>(43)</sup>.

## ب. الصراع حول المحكمة الدولية

رغم أنه مغلف بالحجج الإجرائية والقانونية، إلا أن النقاش كان مباشراً بشكل نسبي.

بالنسبة للنظام السوري، وعلى الرغم من الإنكار المتكرر للتورط في اغتيال الحريري، تبدو المحكمة الدولية على نحو أكثر وكأنها أصبحت مسألة مهمة. ويشكل علني، أكد المسؤولون أنهم لا يخشون التحقيق، وأثتوا على سيرج براميرتز، المدعي العام الجديد، على "مهنيته"، وأنه كان على النقيض تماماً من سلفه ديتليف ميليس، الذي تم اتهام مهمته بالانحياز، والتسييس، وعدم الكفاءة<sup>(44)</sup>. كما أنهم لا يعترضون، بحسب

(41) المادة 52 من الدستور اللبناني.

(42) للحصول على مناقشة، أنظر أدناه. وجادل لحد أيضاً بالقول إن المفاوضات كانت غير متسقة مع المادة 52 من الدستور، والتي تنص على أن "رئيس الجمهورية يفاوض بشأن المعاهدات الدولية بالتنسيق مع رئيس الوزراء". أيضاً، مقابلة Crisis Group مع ميخائيل ظاهر، نائب سابق ومشرع، بيروت، 5 كانون الأول (ديسمبر) 2006.

(43) يستطيع نائب رئيس المجلس (في هذه الحالة موالى لقوى الرابع عشر من آذار) عقد جلسة، ولكن فقط في ظل ظروف معينة غير سائدة حالياً. مقابلة Crisis Group مع ظاهر، المصدر السابق.

(44) مقابلة Crisis Group مع مسؤولين سوريين، دمشق، كانون الأول (ديسمبر) 2006. وحتى العديد من المراقبين غير السوريين يوافقون بأن أداء ميليس كان ضعيفاً، وكان لديه على ما يبدو أجندة سياسية واضحة، وردد بصوت عالٍ مراراً استنتاجات غير مدعومة، واعتمد على شهود غير مقنعين. وكليل إضافي يشير مسؤولون سوريون إلى تصريح ميليس (كمواطن خاص)، بعد اغتيال بيير الجميل مؤكداً أن نفس القوى المؤيدة لسوريا التي قتلت الحريري ضربت مرة أخرى، *Süddeutsche Zeitung*، 23 تشرين أول (أكتوبر) 2006.

(45) نفس المصدر.

(46) مقابلة Crisis Group مع مسؤول سوري، دمشق، كانون الأول (ديسمبر) 2006.

(47) مقابلة Crisis Group مع مسؤول سوري، دمشق، كانون الأول (ديسمبر) 2006.

(48) مقابلة Crisis Group مع مسؤول سوري، دمشق، كانون الأول (ديسمبر) 2006.

(49) مقابلة Crisis Group مع مسؤول سوري، دمشق، كانون الأول (ديسمبر) 2006.

ويرى تحالف الرابع عشر من آذار الأمور بنفس الطريقة إلى حد كبير. بالطبع، فإن المطالبة بالعدالة والمحاسبة يتردد صدها بشكل أكثر تحديداً مع سعد الحريري وأتباع كتلة المستقبل الخاصة به، المصممين على تسليط الضوء على اغتيال والده. إذ قال مراقب لبناني:

ينبغي ألا نخدع أنفسنا. إن الأمر يتعلق على نحو أقل بالمحاسبة، عما هو بالسياسة. إن معظم أولئك الذين يدفعون باتجاه عقد المحكمة الدولية أيديهم ملطخة بالدماء □ دماء كثير. إن ما يتعرض للخطر هنا هو ليس عدم إيجاد من فعل ذلك بالضبط، إنما التأكد من أن سوريا لن تفعل ذلك مرة أخرى. إنها ليست عدالة، إنها إعاقة للعدالة<sup>(54)</sup>.

بالنسبة لسمير فرنجية، أحد زعماء تحالف الرابع عشر من آذار، فإن المحكمة الدولية هي "السييل الوحيد لإنهاء نفوذ سوريا في لبنان"، لأنها سوف تحدث "هزة سياسية"<sup>(55)</sup>. وعلى العكس من ذلك، فإن الاستسلام أو القبول بتسوية سيكون بمثابة إرسال إشارة عفو، وتشجيع دمشق وطهران، وتمهيد الطريق من أجل عكس ما تم إنجازه بانسحاب سوريا. ووضح سعد الحريري قائلاً: "أنا نقترّب من آخر مائة متر. فإما أن نطبق القرار 1701 ونعقد المحكمة الدولية، وفي كل الحالات بإمكاننا التمتع بخمسين عاماً من الاستقرار. أو لا نفعل ذلك، وسوف نتحمل 30 سنة أخرى من التوتر"<sup>(56)</sup>.

### ج. معضلة حزب الله

إن المحكمة الدولية من عدة نواحٍ، هي المشكلة التي يرغب حزب الله بزوالها. وعدم ثقته في حكومة السنيرة وقوى الرابع عشر من آذار عميقة جداً، ومن السهل بالنسبة له مواجهتهم بشأن أي عدد من القضايا: موقفهم خلال الحرب، تحالفهم مع واشنطن، أو الخطط لنزع سلاح المقاومة. وإزاء كل قضية من هذه القضايا، بإمكان حزب الله التحرك أبعد من تكوينه الطائفية على خط عسكري، مناهض للولايات

الثقة في قدرة الحكومة اللبنانية على البقاء، والمخاوف إزاء تصاعد قوة محور إيران/سوريا/ حزب الله/ حماس، تعتبر الولايات المتحدة أن المحكمة الدولية هي أفضل أدواتها المتبقية التي تستطيع بواسطتها الضغط على النظام البعثي. ولكونها متأكدة من تورط سوريا في مقتل الحريري، ومقتنعة أنها سوف تغير سياستها □ لو على أية حال □ تحت ضغوط قوية فقط، فإن إدارة بوش تعتقد أن المحكمة الدولية سوف تعمل على أقل تقدير، على إعاقة أعمال العنف السورية في لبنان، وربما تحدث شرخاً على نحو مثالي في النظام. "نحن بحاجة لتنفيذ المحكمة الدولية، لأنه حالما يتم عقدها، سوف تتغير حسابات سوريا. ولهذا السبب تحديداً يفعل المسؤولون السوريون كل ما في وسعهم لمنع انعقادها. إن المحكمة الدولية هي أولويتهم، ولهذا السبب هي أولويتنا"<sup>(50)</sup>.

يردد المسؤولون الفرنسيون بشكل عام هذا الكلام، مركزين على ضرورة أن تقلب سوريا الصفحة في تعاملاتها مع لبنان، ومقتنعين أن المحكمة الدولية □ والنتيجة المحتملة لطردها أعضاء رفيعي المنصب من المؤسسة السياسية الأمنية □ يمكن أن يكون لغاية الآن الوسيلة الأفضل والوحيدة لتحقيق ذلك<sup>(51)</sup>.

ويشكل ملح مع ضرورة عقد المحكمة الدولية سريعاً، كانت كل من واشنطن وباريس تستكشفان الطرق للتغلب على العوائق الدستورية. وتتضمن تلك ترقية رئيس البرلمان اللبناني والتوجه مباشرة إلى تصويت البرلمان<sup>(52)</sup>، أو، بشكل أكثر دراماتيكي، فرض المحكمة الدولية من خلال الفصل السابع من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة<sup>(53)</sup>.

(50) مقابلة Crisis Group مع مسؤول أمريكي، واشنطن، تشرين الثاني (نوفمبر) 2006.

(51) مقابلة Crisis Group مع مسؤول فرنسي، كانون الأول (ديسمبر) 2006.

(52) تختلف وجهات النظر حول ما إذا كان هذا هو الخيار القانوني.

للحصول على وجهات نظر موازية انظر *L'Hebdo Magasine*، 1 كانون أول (ديسمبر) 2006. يتخذ ميخائيل ظاهر، وهو عالم قانون لبناني وجهة النظر المعاكسة. مقابلة Crisis Group، بيروت، 5 كانون الأول (ديسمبر) 2006.

(53) مقابلات Crisis Group مع مسؤولين أمريكيين وفرنسيين، كانون الأول (ديسمبر) 2006. من غير الواضح ما إذا كان باستطاعتهم الحصول على موافقة مجلس الأمن لمثل تلك الخطوة، بالنظر إلى أن القلق الروسي والصيني حول محكمة سوف تتحايل على الإجراءات الوطنية.

(54) مقابلة Crisis Group مع محلل لبناني، كانون الأول (ديسمبر) 2006.

(55) مقابلات Crisis Group مع سمير فرنجية، بيروت، 19 و26 تشرين الثاني (نوفمبر) 2006.

(56) مقابلة Crisis Group مع سعد الحريري، بيروت، 8 كانون الأول (ديسمبر) 2006.

صرف النظر مباشرة عن أدلة أخرى محتملة، ساعياً من خلال تحقيق مستعجل إلى المصادقة على استنتاجات تم تصورها مسبقاً<sup>(62)</sup>، وكدليل على ذلك، ذكروا الاحتجاز الذي طال مدة عام كامل دون توجيه تهم لأربعة من المسؤولين ذوي السمعة الجيدة المؤيدين لسوريا<sup>(63)</sup>. كما يلوم حزب الله الأغلبية الحكومية لاستعجالها في دفع الإجراءات المتعلقة بالمحكمة، بما في ذلك التمديد الذي تم في شهر كانون الأول (ديسمبر) من عام 2005 لتفويض لجنة التحقيق بالجرائم ذات العلاقة، وتبني نص الأمم المتحدة الذي تم في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من عام 2006<sup>(64)</sup>. وأخيراً، ورغم أنهم ما زال عليهم التعليق على نص المسودة، انتقد مسئولو حزب الله أحكاماً معينة<sup>(65)</sup>.

لدى وضع الشكوك السياسية والمخاوف الإجرائية جانباً، فلا شك أن حزب الله يتحرك بشكل أساسي من قبل معارضة سوريا الأكيدة إزاء المحكمة. إن علاقة الحركة بدمشق أكثر دقة بكثير من مما تشير إليه مزاعم التبعية المطلقة<sup>(66)</sup>. ولكن، فيما يتعلق بمسألة بالغة الأهمية لدمشق، وفي وقت تتزايد فيه الضغوطات على حزب الله لنزع سلاحه، فمن المستحيل فعلياً للحركة عدم الخضوع. إذ أن إمدادات حزب الله من الأسلحة تنقل عبر سوريا، وخلال الحرب، قيل أن سوريا قدمت مساعدات مهمة أخرى، بما في ذلك الملجأ لصفوفه وعائلاته. وأشار

المتحدة، وبالفعل، فإنه خلال الحرب وفي أعقابها مباشرة، عبر عدد من الإسلاميين السنيين الأكثر تطرفاً، عن تضامنهم مع الحركة<sup>(57)</sup>.

أما المحكمة فهي مسألة أخرى. إذ أن إعاقة التحقيق في مقتل الحريري لا يشكل سبباً بإمكان المرء حشد اللبنانيين بسهولة خلفه، فما بالك أعضاء المجتمع السني، الذين يرون في المحكمة الدولية قضيتهم. وحتى بين صفوف وداعمي حزب الله، فإن المشاعر إزاء سوريا مختلطة، وعلى العكس من التحالف الإيديولوجي مع إيران، فإن الروابط مع سوريا توصف على أنها سياسية بطبيعتها، وعانت من توترات خطيرة في الماضي<sup>(58)</sup>. لم يعارض حزب الله المحكمة بشكل رسمي في الحقيقة، دعم رسمياً عقد المحكمة الدولية خلال الحوار الوطني<sup>(59)</sup> - ويسود عدم ارتياح ضمن صفوفه بشأن الظهور وكأنه ينفذ أملاءات سوريا برفضه اعتبار نظامها مسئولاً. وما زال قادة الحركة يقسمون أنهم لا يعترضون منع المحكمة الدولية<sup>(60)</sup>.

وبدلاً من ذلك، برر حزب الله موقفه على ثلاثة أسباب: تسييس العملية، واستعجال الحكومة غير الملائم، وتفاصيل حول إجراءات المحكمة. ووفقاً لمسؤولي حزب الله، فإن سلوك ميليس المنحاز كشف انحياز التحقيق<sup>(61)</sup>. ولكونه مصمم على اتهام سوريا، فقد قيل أنه

(57) تقرير Crisis Group، إسرائيل/فلسطين/لبنان، المصدر السابق، الصفحات 14-15.

(58) خلال أعوام الثمانينات، إبان الحرب الأهلية، تصادمت قوى حزب الله وسوريا؛ وخلال الانتخابات البرلمانية في عام 2005 توصل حزب الله وأمل إلى اتفاق مع كتلة المستقبل وحزب وليد جنبلاط، قيل أنه حول الاعتراضات السورية؛ وفي الآونة الأخيرة، وافق حزب الله على كل من المحكمة الدولية (في سياق الحوار الوطني) وعلى القرار 1701، مرة ثانية يعارض الموقف الذي تتخذه دمشق. مقابلات Crisis Group مع مسؤولي حزب الله، بيروت، كانون الأول (ديسمبر) 2006.

(59) تبنى المشاركون في الحوار عقد المحكمة الدولية ليكون موقعها في الخارج، وتتألف من قضاة لبنانيين وغير لبنانيين، ومسؤولة عن محاكمة المشتبهين في مقتل الحريري وأربعة عشر جريمة ذات صلة ارتكبت منذ شهر تشرين الأول (أكتوبر) 2004. أنظر مقال ماري آن مولير، Marie-Anne Muller، "Esquisse du futur tribunal Hariri"، في مجلة L'Hebdo Magazine، 17 تشرين الثاني (نوفمبر) 2006.

(60) مقابلة Crisis Group مع قادة حزب الله، بيروت، كانون الأول (ديسمبر) 2006.

(61) وانتقد أيضاً ميشيل عون ونبية بري تحقيق ميليس، أنظر تقرير Crisis Group بعنوان: "لبنان: إدارة عاصفة تتجمع"، Lebanon: Managing the Gathering Storm، المصدر السابق، ص12.

(62) مقابلات Crisis Group مع قادة حزب الله، بيروت، تشرين الثاني

(ديسمبر) - كانون الأول (نوفمبر) 2006.

(63) جميل سيد، علي الحاج، ريموند عازر، ومصطفى حمدان.

(64) فيما يتعلق بأحدث جدال، يجادل حزب الله بالقول أن النص تم تقديمه فجأة في ذات الوقت الذي كان فيه كل من الطرفين يتفاوضان بشأن تسوية شاملة محتملة. وكما أشرنا سابقاً طلب الوزراء الشيعة مهلة مدتها ثلاثة أيام لترجمة ودراسة النص الذي تم تقديمه باللغة الإنجليزية. وعندما رفضت الأغلبية ذلك، استقال الوزراء الشيعة.

(65) تركز الانتقاد من بين أشياء أخرى على غياب أية آلية لإطلاق سراح المشتبه بهم، وعدم القدرة على طرد قاضي يشبهه بانحيازه، وللجوء في بعض الحالات إلى القانون الأنجلو أمريكي (على الأخص، النص الذي يعتبر الرئيس الأعلى المباشر مسؤولاً عن جرائم مرووسة). مقابلة Crisis Group مع غالب أو زينب، عضو المكتب السياسي لحزب الله، بيروت 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 2006. أما عبد الحليم فضل الله، نائب رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، وهي مؤسسة فكرية تابعة لحزب الله، فقد اتخذ المسألة من ناحية أنها، كما يدعي، "لم تكن دستورية"، و"تتحدى السيادة اللبنانية". مقابلة Crisis Group، بيروت 7 كانون الأول (ديسمبر) 2006.

(66) تقرير: Crisis Group بعنوان: إسرائيل/فلسطين/لبنان، مصدر سابق، ص12.

لها عسكرياً وسياسياً قبل فترة طويلة من إطلاقنا لعملية "الوفاء بالوعد"، (اختطاف الجنود الإسرائيليين في 12 تموز (يوليو) من عام 2006). وانطوت المؤامرة على اتصالات بين الغرب وقوى محلية معينة لديها اهتمام مشترك في تدمير حزب الله، ولم تتوقف عن إلقاء ظلال الشك على هدف أسلحتنا<sup>(70)</sup>. وقال قائد حزب الله في جنوب لبنان:

خلال الحرب، كنا على استعداد للقيام بأي شيء لتفادي الانقسام، ثم، وبعد الحرب مباشرة، كنا نأمل أن يأخذ معارضونا السياسيون الوضع الجديد في الحسبان. غير أن الهجمات المناهضة لحزب الله لم تتوقف. وبناء عليه كان علينا أن نسأل أنفسنا: لماذا لا يكونون مجرد أداة في يد أمريكا؟ ثم جاء بيان بريستول (أغلاه)، والذي يعادل تسليم سيادة لبنان من أجل مصالح سياسية محلية تثير الشفقة. إن سياساتهم تعرض سيادتنا للخطر، ونقوض روح المقاومة. ولا نستطيع أن نقبل أن تولي الحكومة اهتمام أكبر لفيلتان (السفير الأمريكي) من الاهتمام الذي توليه لنا. وبناء عليه، قررنا إنها هذا الأمر. ومن أجل ذلك نحن بحاجة إلى حكومة وحدة وطنية تستطيع أن تضمن وتحافظ على انتصارات المقاومة<sup>(71)</sup>.

## 5. المعركة من أجل الحكومة

### أ. خلفية: الدستور والأزمة الحالية

بعد الحرب، نما امتعاض حزب الله لقوى الرابع عشر من آذار حيث أنه تبين الجهود المبذولة لحرمانه من النصر العسكري الذي زعمه لنفسه. وفي الوقت الذي برزت فيه مسألة نزع السلاح وتقويض قوات اليونيفيل إلى الواجهة، نقل قادة حزب الله الصراع إلى بيروت. وفي تقريرنا الصادر في 1 تشرين الثاني 2006، علقت Crisis Group قائلة: "حماية وجوده العسكري في الجنوب، سوف يقاوم حزب الله سياسياً في العاصمة"<sup>(72)</sup>. وبرزت في ذلك الوقت دعواته لتشكيل حكومة وحدة

مراقب لبناني بقوله: "خلال الحرب، انحازت أمريكا، وقوى الرابع عشر من آذار، ومعظم الدول الأوروبية العربية إلى جانب إسرائيل، سواء بشكل علني أو سري. سوريا لم تشارك في الاعتداءات ضد إسرائيل، ولكنها ضمنت خط إمدادات، وحيزاً إقليمياً. من يستطيع أن يلوم حزب الله لتحركه؟"<sup>(67)</sup>.

نظراً إلى تزايد نجومية حزب الله الإقليمية، والتزامه بموقف عسكري إيديولوجياً، فإن أي إضعاف لسوريا سوف يقلل حتماً من شأن موقفه الخاص أيضاً. وحيث أنه ينظر إلى المحكمة على أنها أداة لزعزعة النظام، فإن معارضة حزب الله تبدو منطقية سياسياً أيضاً.

إن خسارة حليفه سوريا، سوف يتحدى بشكل جوهري قدرة حزب الله على البقاء كحركة مقاومة مسلحة. وبناء عليه فإن حماية سوريا هي أولوية مطلقة للحركة التي تعتمد سياستها الإقليمية على مبادئ أساسيين: المواجهة مع إسرائيل ومع الولايات المتحدة<sup>(68)</sup>.

على مضض، ورغم معارضته، وجد حزب الله نفسه مرغماً على القتال من أجل قضية ليست أولوية بالنسبة له، كما أنها ليست صرخة معركة ملهمة لجمهوره العسكري الأوسع نطاقاً. ولدى شعورها بعدم ارتياح حزب الله، ومصممة على إبقاء الضغوطات على سوريا، بذلت قوى الرابع عشر من آذار وحلفاؤها الغربيون كل ما في وسعهم للتركيز على، وتسريع المحكمة، أممين بحسب عبارتهم الخاصة "كشف قناع" حزب الله<sup>(69)</sup>، وكشفه على أنه أداة سوريا، وعن طريق غرس إسفين بينه وبين الإسلاميين السنة، تقليل نفوذه ليقصر على تكوينه الشيعي الأساسي.

وبحلول الأسبوع الثاني من شهر أيلول (سبتمبر) 2006، تشابكت قضايا نزع السلاح، والحلفاء الإقليميين، والمحكمة الدولية، وأحدثت تصعيداً في الأزمة السياسية. وتوج ذلك الاستقالة الجماعية للوزراء الشيعية. وكما أن قوى الرابع عشر من آذار شجبت المؤامرة السورية □ الإيرانية، كذلك الأمر يتحدث حزب الله الآن عن "حرب تم التخطيط

(67) مقابلة Crisis Group مع محلل لبناني، كانون الأول (ديسمبر) 2006.

(68) مقابلة Crisis Group مع علي الأمين، صحفي في جريدة البلد، بيروت، 23 تشرين الثاني (نوفمبر) 2006.

(69) مقابلة Crisis Group مع قائد من قوى الرابع عشر من آذار، بيروت، كانون الأول (ديسمبر) 2006.

(70) مقابلة Crisis Group مع نبيل قاوقوق، صور، 17 تشرين الأول

(أكتوبر) 2006.

(71) المصدر نفسه.

(72) تقرير Crisis Group بعنوان: إسرائيل/حزب الله/لبنان، مصدر سابق،

المختلفة. ولا تمنع - من ناحية قانونية - استقالة جميع الأعضاء الشيعة الحكومة من الحكم<sup>(77)</sup> سياسياً، إنها على الأغلب تفعل ذلك.

والوسيلة الرئيسية التي أسس بواسطتها اتفاق الطائف والدستور ميزان قوة، هي من خلال ما أطلق عليه قانون الثلثين: جميع القرارات التي تمس "قضايا وطنية أساسية" (والتي تتضمن تبني المعاهدة) يجب الموافقة عليها من قبل ثلثي مجلس الوزراء، واستقالة أكثر من ثلث أعضاء الوزارة لكي تستقيل الحكومة. وبناء عليه فإن المقصود من طلب حزب الله، وحلفائه لما يطلق عليه تبايناً "حجب" (من قبل قوى الرابع عشر من آذار)، أو "المشاركة" (من قبل حزب الله) أقلية الثلث زائد واحد، هو تمكين المعارضة ليس فقط من منع تمرير قوانين حساسة، وإنما أيضاً لإسقاط الحكومة في أي وقت تختاره.

في الحكومة التي تضم 24 عضواً التي تم تشكيلها في أعقاب الانتخابات، كان للمعارضة مبدئياً تسعة أعضاء، مما يمنحها أقلية الثلث زائد واحد. وعلى أية حال، فإن استقالة وزيرين تم اعتبارهما على أنهما مقربان من الرئيس لحود، شارل رزق والياس المر، حرم المعارضة من سلطتها. وبالنظر إلى انتخابات شهر أيلول (سبتمبر) 2007 لاختيار رئيس جديد من قبل مجلس النواب، ومنح المعارضة هذه السلطة، سيكون ذو أهمية كبيرة، لأنه سيفسح المجال أمامها الجلوس في فراغ دستوري شامل، بفرض استقالة مجلس الوزراء، ومنع الانتخابات الرئاسية<sup>(78)</sup>.

#### ب. ما يريده حزب الله

رغم أن حزب الله طلب في البداية حكومة وحدة وطنية قبل الحرب، إلا أنه كرر مطلبه هذا بشكل أعنف في أعقابها. وفي بداية شهر أيلول سبتمبر، عبر علنياً عن مشاعره القاسية التي عبر عنها في الماضي

وطنية [ ] والتي فيها سيتمتع الحزب إلى جانب التيار الوطني الحر الذي يتزعمه ميشيل عون<sup>(73)</sup>، وأطراف متعاطفة أخرى بحصة أكبر فيها. وأعطت مسألة المحكمة هذا المطلب أهمية أكبر. وعند تلك النقطة، قال مسئول أمريكي إن المسألة أصبحت "سابقاً بين جهودنا المبذولة لعقد المحكمة الدولية وجهود حزب الله لإسقاط الحكومة"<sup>(74)</sup>.

وكانت الاستقالة التي حصلت في شهر تشرين الثاني لخمس من الوزراء الشيعة ووزير مسيحي واحد خطوة حاسمة. إذ أنه باستحضار ديباجة الدستور [ ] والتي تنص على "عدم الشرعية الدستورية لأية سلطة تتعارض مع ميثاق التعايش المشترك"<sup>(75)</sup> أكد الرئيس لحود والمعارضة أن القرارات التي اتخذتها الحكومة والتي لا تشمل ممثلين شيعية، هي قرارات غير شرعية. ورفضت الحجة قوى الرابع عشر من آذار، والتي زعمت أن هذا النص لا ينطبق على قرار الاستقالة المتعمد الذي اتخذته مجموعة ما، وأن الحكومة تبقى نافذة، ما لم يوافق البرلمان على تصويت عدم الثقة، أو يستقيل رئيس الوزراء أو أكثر من ثلث مجلس الوزراء<sup>(76)</sup>. بغض النظر عن ذلك، على الأقل منذ اتفاق الطائف في عام 1989 الذي أنهى الحرب الأهلية، عمل نظام لبنان السياسي على أساس الإجماع العام بين المجموعات والطوائف

(73) عون هو مسيحي ماروني بارز، ذهب إلى المنفى في عام 1990، عندما عارض بقوة القوات السورية ومؤيديها في ذلك الوقت من المسيحيين. ولدى عودته في عام 2005، وجد أن من بين شركائه أقرب الحلفاء لسوريا، بمن فيهم حزب الله. واستغل الامتعض الماروني المتزايد إزاء التأكيد السني بعد مقتل الحريري لتحقيق نجاح مذهل في الانتخابات البرلمانية لعام 2005. وأصبح منذ ذلك الحين جزءاً من المعارضة، وأبرم صفقة مع حسن نصر الله.

(74) مقابلة Crisis Group مع مسؤول أمريكي، واشنطن، تشرين الثاني (نوفمبر) 2006 .

(75) الدستور اللبناني، مقدمة (1). قانونياً، الحجة فيها امتداد (مطاطية). فالدستور لا يحدد "التعايش المشترك"، والقراءة الطائفية ليست هي القراءة الوحيدة الممكنة. كما تبني المعارضة حجتها على المادة 95 والتي تنص على أن "المجموعات الطائفية يجب تمثيلها بطريقة عادلة ومساوية لدى تشكيل الوزارة".

(76) مقابلة Crisis Group مع مستشار رئيس الوزراء السنيورة، بيروت، كانون الأول (ديسمبر) 2006. نتيجة للانتخابات عام 2005، سيطرت قوى الرابع عشر من آذار على 71 مقعداً من المقاعد البرلمانية البالغ عددها 128 مقعداً، القسم الأكبر منها يخص حزبي سعد الحريري وجنبلاط.

(77) فنياً، بإمكان البرلمان فقط الإعلان عن عدم دستورية الحكومة. مقابلة Crisis Group مع ميخائيل ظاهر، عالم قانون لبناني، بيروت، 18 كانون الأول (ديسمبر) 2006 .

(78) مقابلة Crisis Group مع مستشار رئيس الوزراء السنيورة، بيروت، 8 كانون الأول (ديسمبر) 2006 . سوف يكون السيناريو كالتالي: تنهار الحكومة؛ تنتهي فترة ولاية الرئيس؛ لا يوجد اتفاق حول مرشح رئاسي جديد لأن الأغلبية البرلمانية تقف إلى موافقة الثلثين المطلوبة (أي النصاب القانوني)؛ رغم أنه نظرياً يتم نقل صلاحيات الرئيس إلى مجلس وزراء مؤقت، غير أن هذه الهيئة غير قائمة.

وفوق كل ذلك، فهو مصمم على البقاء كحركة مسلحة، ولم يجعل حزب الله أجندة سياسته الوطنية أولوية بالنسبة له على الإطلاق. لقد تخطى منذ فترة طويلة عن هدف تأسيس دولة إسلامية، ويعترف بالحاجة إلى الأخذ بالحسبان التنوع الطائفي في البلاد<sup>(85)</sup>. ولم يقل شيئاً بشكل محدد حول السياسات التي يريد من حكومة الوحدة الوطنية أن تعززها، فيما عدا حماية المقاومة ورفض الهيمنة الأمريكية. ويدعي نصر الله أنه ليست هناك حاجة لشمول حزب الله في حكومة جديدة على الإطلاق، ما دامت المعارضة لديها حق الثالث المانع، وتغلف هذا الأسلوب المزيج للدولة: رغبة في عدم وضع أية سياسة، ولكن في إعاقة مناحيها، وليس أن يتلخخ بواسطة قرارات الحكومة، ولكن أن يكون محمياً منها.

وفي هذا المعنى، يعمل حزب الله على نحو أقل بصفته حزباً إسلامياً من كونه حركة مقاومة تشغل بالنسبة له العلاقات مع الدولة الأولوية الثانية. وفعلياً، فإن جميع أفعاله الأخيرة □ موقفه خلال المفاوضات بشأن القرار 1701، والعداء المتنامي تجاه قوى الرابع عشر من آذار، والموقف تجاه المحكمة الدولية، وحالياً، مطالبته بحق الفيتو في حكومة جديدة □ يمكن فهمها على نحو أفضل في ضوء تصميمه على الاحتفاظ بأسلحته وهويته كحركة مقاومة.

وبشكل أكثر عمومية، عكس اقتراب حزب الله المتزايد منذ عام 1992 إلى مركز السلطة، حساباته المنغرية حول الطريقة الأفضل لضمان وجود شبه دولة ضمن □ وعدم إعاقة □ هذه الأهداف الرئيسية، بعيداً عن أية رغبة للترويج لأجندة وطنية معينة. ويوضح ذلك إلى حد كبير قراره في الانضمام إلى البرلمان في عام 1992 في أعقاب اتفاق الطائف (الذي دعا إلى نزع سلاح جميع المجموعات المسلحة)<sup>(86)</sup>، وقراره الانضمام إلى الحكومة في عام 2005 في أعقاب الانسحاب السوري، وتبني مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار 1559 (والذي

سراً، ووصف حكومة السنيرة أنها تجسد "ثقافة الهزيمة"<sup>(79)</sup>. وأكد علي عمار، عضو البرلمان المنتمي إلى حزب الله، بقوله: "سوف نحقق بأسلحتنا، ومن يريد التفاوض بشأن مصيره، بإمكانه القيام بذلك باستخدام أحدى شهداؤنا الشباب من قانا (الموقع الذي هاجمته إسرائيل وتسبب في وفاة 28 مدنياً، بينهم ستة عشر طفلاً)!"<sup>(80)</sup>. وفي 12 أيلول (سبتمبر)، أعلن حسن نصر الله أن الحركة تفكر في موقفها إزاء الأغلبية الحكومية، وذكر أن هدفها هو الآلية الدستورية التي تحمي أسلحة حزب الله.

تريد قوى الرابع عشر من آذار أن تبقى في السلطة. واليوم؟، يمثل لنا ذلك الأمر مشكلة حقيقية، لأنها لا تريد السلطة من أجل ممارسة السلطة. إنها تريد السلطة لتفي بالتزاماتها السياسية والاقتصادية (تجاه الولايات المتحدة وفرنسا). فلو كان لدينا الثالث المانع، فلن تعود قادرة على الوفاء بتلك الالتزامات<sup>(81)</sup>.

وبهذا الصدد، وضع هاشم صفي الدين، ابن عم نصر الله، وعضو المجلس التنفيذي لحزب الله، قائلاً: "عندما تنتصر في حرب ما، بإمكانك أن تطلب أي شيء. ولكن من أجل حماية الوحدة الوطنية، فإن كل ما نطلبه هو توسيع نطاق الحكومة"<sup>(82)</sup>.

وبناء عليه، فإن "توسيع نطاق" مجلس الوزراء يعني بشكل واضح الحصول "على الثالث المانع"<sup>(83)</sup>، وحمائته من أية أفعال عدائية من جانب الحكومة، ومنحه خيار "تجميد عملية اتخاذ القرار"<sup>(84)</sup> □ أي، وقف القرارات ضد أسلحته، أو تلك التي في صالح المحكمة الدولية. لذا فهي أساسياً بناء على ذلك أجندة سلبية، تركز على ما تريد منعه الحركة وحلفاؤها وليس تعزيزه، وهو موقف حزب الله المتناقض تقليدياً إزاء الدولة.

(79) علي عمار، في الاخبار، 12 أيلول (سبتمبر) 2006.

(80) نفس المصدر السابق.

(81) مقابلة مع الجزيرة، 12 أيلول (سبتمبر) 2006.

(82) خطاب حضرته Crisis Group بمناسبة يوم القدس، النبطية، 20

تشرين الأول (أكتوبر) 2006.

(83) يفضل حزب الله الآن إحداث "الثالث المشارك".

(84) مقابلة Crisis Group مع محمد قماطي، 11 تشرين الأول (أكتوبر)

2006.

(85) لم يؤيد حزب الله رسمياً تأسيس دولة إسلامية، حيث أنه زاد تدريجياً

مشاركته في السياسة الانتخابية، ووضح موقفه، ودعا إلى "دولة العدالة" □

مؤكداً على الحاجة إلى العدالة الاجتماعية وإنهاء الفساد. مقابلة Crisis

Group مع عبد الحميد فضل الله، نائب مدير المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

، بيروت، 18 كانون الأول (ديسمبر) 2006.

(86) مقابلة Crisis Group مع نبيل فاووق، قائد حزب الله في الجنوب،

صور، 11 تشرين الأول (أكتوبر) 2006.

وزاري<sup>(89)</sup>. ويرفض كل من حزب الله ووعون الاقتراح، مجدلين بالقول أنهما لا يثقان أن تلتزم الأغلبية بكلمتها، وأن تشكيل حكومة تعكس إجماعاً واسعاً هي التي يجب أن تتخذ القرار إزاء المحكمة □ والتي يدعم عقدها من حيث المبدأ كل منهما كما يزعمان<sup>(90)</sup>. وكان رد فعل عون تحديداً غاضباً إزاء الإشارة بأن الأغلبية لا تتفق بان تشكيل حكومة جديدة سوف يبنى المحكمة:

أعطيهم وعداً بذلك، ولكن إذا كانوا لا يتقنون بكلمتي فتلك مشكلتهم. وأنا التزم أمامكم بأن جميع وزرائي في حكومة جديدة سوف يصوتون لصالح عقد المحكمة، دون قراءة النص. ويوجد أصوات وزرائي، ستكون هناك أغلبية متفوقة لصالح المحكمة، فلماذا ذلك ليس جيداً على نحو كافٍ؟<sup>(91)</sup>.

ولتجاوز مأزق التسلسل هذا □ ما الذي يجب أن يتم أولاً المحكمة أم الحكومة الجديدة؟ - يقترح البعض أن تجري الأغلبية والمعارضة مساري تفاوض متوازيين، ولقد تم الفهم بأن البرلمان بإمكانه المصادقة على الاتفاق فقط ضمن صفقة كاملة. ورغم صياغته بأشكال مختلفة، يبدو رفض حزب الله وكأنه إشارة رفض لأية تسوية يتبعها أولاً أو حتى تزامناً، عقد المحكمة، على الأقل في شكلها الحالي<sup>(92)</sup>. وفي حديث مع Crisis Group، ألمح مسؤولو حزب الله إلى أنه بغض النظر عن أية مرونة يمكن أن يبدونها، فلا يمكن إظهارها الآن: "عليك اختبارنا

للمرة الثانية طالب بنزع أسلحة حزب الله<sup>(87)</sup>، وأخيراً قراره السعي إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة في الوقت الذي تتزايد فيه الضغوط المحلية والدولية ضده وحليفته سوريا.

ويعكس إصرار حزب الله في الآونة الأخيرة على أن يتم ضم الجنرال عون في الحكومة الموسعة - وبيانه بأنه لا داعي لشمول أعضائه في هذه الحكومة على الإطلاق - نواح مهمة من هذه الاستراتيجية. فهو لا يرغب باتهامه أنه يتبع أجندات مخفية طائفية. ولا يريد أن ينظر إلى حماية المقاومة على أنه هدف شعبي طائفي محض. فهو يريد قوة موازنة متعددة الطائفية في حكومة الأغلبية، ويسعى إلى منع القرارات المعادية، وليس ترويج قرارات موثية. ويأتي كل ذلك في سياق ما يرى حزب الله بوضوح أنه محاولة مدبرة □ من جانب قوى الرابع عشر من آذار، فضلاً عن الأنظمة العربية المؤيدة للغرب والقلقة من صدى الحركة الممتد إقليمياً في فترة ما بعد الحرب - لتقليل حجمه، ونقل من نفوذه الممتد عربياً بتسليط الضوء، وإذكاء الانقسام الشيعي السني<sup>(88)</sup>.

### ج. تحديد المأزق

إن المواقف التي اتخذتها الأطراف المختلفة تبدو غير قابلة للتخفيف من شأنها بشكل يائس، رغم مقترحات التسوية العديدة، أخصها بالذكر مقترحات البطريركية اللبنانية وجامعة الدول العربية. ففي حين أن الأمر مفتوح على تشكيل حكومة جديدة لا يمكن خلالها اتخاذ قرارات حاسمة دون موافقة المعارضة، أو حتى لتشكيل حكومة تكنوقراطية مؤقتة يتبعها انتخابات مبكرة، إلا أن الأغلبية تصر على عقد المحكمة قبل أي تغيير

(89) مقابلة Crisis Group، مستشار رئيس الوزراء السنيرة، بيروت،

كانون أول (ديسمبر) 2006.

(90) مقابلات Crisis Group مع مسؤولين في حزب الله، كانون الأول

(ديسمبر) 2006.

(91) مقابلة Crisis Group مع الجنرال عون، بيروت، 8 كانون الأول

(ديسمبر) 2006. رفض قادة قوى الرابع عشر من آذار هذه الفكرة، مدعين أن عون مرتبط الآن مع حزب الله، ولن يجازف بمعادته، بغض النظر عن أية التزامات قد يتعهد بها. مقابلات Crisis Group، بيروت، كانون الأول (ديسمبر) 2006.

(92) تجاوباً مع حجة حزب الله بأن الحكومة الحالية ليست لديها السلطة

للمصادقة على المحكمة حيث أن غياب الوزراء الشيعية يجعلها غير دستورية، تم اقتراح عودة الوزراء الخمسة من أجل الهدف الحصري للتصويت على النص. ورفض قائد في حزب الله الفكرة. مقابلة Crisis Group مع محمود قطامي،

بيروت، 14 كانون الأول (ديسمبر) 2006

(87) على نحو مهم، ونتيجة لضغوط حزب الله، تنص توجيهات الوزارة

على: "تعتبر الحكومة أن المقاومة اللبنانية هي تعبير مخلص وطبيعي لحق الشعب اللبناني في الدفاع عن أرضه وكرامته في وجه العدوان الإسرائيلي، وتهديداته وطموحاته، فضلاً عن حقه في الاستمرار بأعماله لتحرير الأرض اللبنانية". وأكدت الحكومة تصميمها على "متابعة قضية السجناء والمحتجزين في السجون الإسرائيلية وتطلب من المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل من أجل إطلاق سراحهم". تم إيرادها ثانية في، "يوميات الحرب الإسرائيلية على لبنان" (بيروت، 2006)، *Diary of the Israeli War on Lebanon* (Beirut, 2006)، ص. 324. واستذكر حزب الله هذه العبارات لتبرير عملياته المسلحة في شهر تموز (يوليو).

(88) مقابلات Crisis Group، مسؤولي حزب الله، بيروت، كانون أول

(ديسمبر) 2006.



سوف تنقتر إلى أغلبية الثلثين لفرض قرار، وتفتقر المعارضة إلى أقلية الثلث زائد واحد لإسقاط الحكومة<sup>(96)</sup>.

أما المقترح الذي بموجبه يكون للأغلبية تسعة عشر وزير، والمعارضة عشرة وزراء، بوجود وزير أخير تختاره المعارضة وتوافق عليه الأغلبية، ولا يملك الحق بالتصويت في المسائل الحساسة، فقد فكر فيه الطرفان بشكل جدي.

## 6. لبنان على وشك الانفجار

### أ. طائفية خطيرة

خلال الحرب، وطالما كانت القضية المهيمنة هي مصير المقاومة، تلقى حزب الله الدعم من مجموعات إسلامية سنوية مهمة، أبرزها الجماعة الإسلامية. وكما قال إبراهيم المصري، نائب الأمين العام للجماعة الإسلامية في ذلك الوقت، "إن كل شهيد لحزب الله هو شهيد لنا لأن هزيمة حزب الله تشكل نصراً للصهيونية. وإذا خسرت المقاومة، فإن فلسطين تخسر"<sup>(97)</sup>، غير أن التركيز المتزايد على المحكمة الدولية، وعلى شكل الحكومة، أعاد تشكيل المشهد السياسي. إن موقف حزب الله المتردد إزاء المحكمة جاء بتكلفة محلية مهمة، حيث أن السنة يدعمونها فعلياً بالإجماع. وبحسب كلمات شيخ سني، فإنه "في المعركة بين إسرائيل وحزب الله، أكون مع حزب الله، ولكن في المعركة بين حزب الله والحكومة، فأنا مع الحكومة"<sup>(98)</sup>.

أفزع مشهد الأعداد الكبيرة من الشيعة وهم يحتلون شوارع بيروت وهي مدينة ما زالت مقسمة على نطاق عريض بالخطوط الطائفية - الكثيرون من المجتمع السني، الذين اعتبروا هذا الأمر عرضاً سورياً للعبة القوى، مصممة لإضعافهم. إن وجود جمهور كبير من الشيعة في وسط بيروت - على النقيض من معقلهم في الضواحي الجنوبية - كان مذهلاً بشكل خاص، ونظر إليه العديد من السنة على أنه تأكيد جغرافي لطموحاتهم السياسية. ومع انتشار الخوف، انتشرت كذلك التفسيرات

بمرور الوقت. لقد قلنا أننا نوافق على مبادئ عقد محكمة. شكلوا حكومة جديدة وسوف ترى ماذا سنفعل"<sup>(93)</sup>.

وفي سعيها لتجسير هذه الهوة، اقترحت جامعة الدول العربية تشكيل حكومة جديدة بالتزامن مع عقد اتفاق غير رسمي، رغم أنه مفصل وتحت رعاية جامعة الدول العربية حول عقد المحكمة، وأن تلتزم الأطراف أن تكون أولوية عمل الحكومة تبني الاتفاقية<sup>(94)</sup>. (واشتمل المقترح أيضاً على إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة، وهو ملمح تميزت به معظم الخطط). رغم أن حزب الله وحلفائه وافقوا عليه من حيث المبدأ، إلا أن قوى الرابع عشر من آذار رفضته، التي ردت بأن اتفاقية غير رسمية - بغض النظر عن رعاية جامعة الدول العربية - لا تعطي ضمانات كافية، على الأخص إذا كانت الأغلبية تتمتع بالثلاث المانع. إن أية اتفاقية لتشكيل حكومة جديدة قبل عقد المحكمة ستكون بحسب كلمات سمير فرنجية "فخاً"<sup>(95)</sup>.

وفي حين أن محور الخلاف يدور بشكل واضح حول المحكمة الدولية، إلا أن تشكيلة الحكومة تثير الجدل أيضاً. إذ أن مطالبة المعارضة بالحصول على عضوية الثلث زائد واحد، في الوزارة رفضته الأغلبية، التي تخشى أن تكون أسيرة تهديد دائم لانتهيار الحكومة - وكما ينظر إلى ذلك أيضاً، احتمال وجود فراغ دستوري في نهاية ولاية الرئيس لحدود. وعوضاً عن ذلك، قدمت قوى الرابع عشر من آذار فكرة مجلس وزارة يتألف من تسعة عشر من أعضائها، وتسعة أعضاء من المعارضة، زائد واحد لكل منها يختاره الجانبان. ولا يستطيع الوزيران الأخيران التصويت في حالة الانقسام تسعة عشر / تسعة بشأن المسائل المهمة، وبذلك يضمن كل من الطرفين أن قوى الرابع عشر من آذار

<sup>(93)</sup> مقابلة Crisis Group مع قائد في حزب الله، بيروت، كانون الأول (ديسمبر) 2006.

<sup>(94)</sup> بموجب مقترح الأمين العام عمرو موسى، فإن لجنة تتألف من قاضيين، وعضوين من المعارضة، وعضوين من قوى الرابع عشر من آذار سوف يتفاوضون للوصول إلى اتفاق حول المحكمة، والذي سيتم تبنيه بشكل غير رسمي من قبل جميع الأطراف، والانتظار إلى حين تأسيس حكومة وحدة وطنية من أجل الموافقة الرسمية.

<sup>(95)</sup> مقابلة Crisis Group مع سمير فرنجية، بيروت، 26 تشرين الثاني (نوفمبر) 2006.

<sup>(96)</sup> مقابلة Crisis Group مع مستشار رئيس الوزراء السنيرة، بيروت، كانون الأول (ديسمبر) 2006.

<sup>(97)</sup> مقابلة Crisis Group مع إبراهيم المصري، بيروت، 28 تموز (يوليو) 2006.

<sup>(98)</sup> عبد الغني عماد، أستاذ في الجامعة اللبنانية، سمع ذلك من شيخ سني. مقابلة Crisis Group طرابلس، 5 تشرين الثاني (نوفمبر) 2006.

تدفعهم الحسابات السياسية التي تعتمد على الدعم السوري، فضلاً عن التنافس داخل السنة وداخل الدروز.

وبين السنة تحديداً، هناك عدد قليل من الداعمين لحزب الله، ويتم تهميشهم على نحو أكثر، ويجازفون بشكل متزايد بفقدان الدعم المحلي. وينطبق ذلك بشكل خاص على معاقل السنة من قوى الرابع عشر من آذار مثل صيدا، ومنطقة عكار، وطرابلس، والتي شهدت احتشادات قوية مؤيدة للسنيرة. والتوترات المتصاعدة بين حزب الله والسعودية، يرافقها دعم المملكة المتزايد للسنة في لبنان، وعلى نحو أكثر انفتاحاً إستراتيجية إقليمية طائفية<sup>(104)</sup>، تساهم أيضاً في وجود عدائية سلفية تجاه الحركة الشيعية<sup>(105)</sup>. ووفقاً لعسكري إسلامي سني، "إن رد فعل الشارع السني، على الأخص في الشمال، أدهشنا كثيراً. إن الشارع السني على استعداد لمواجهة الشارع الشيعي"<sup>(106)</sup>. وحيث أن قرار حزب الله هو إطلاق مظاهرات حاشدة في وسط بيروت، لثم تنظيم عدد من المظاهرات المضادة السنوية بشكل أساسي في مناطق أخرى، ويتم وصف السنيرة على نحو متزايد، على أنه زعيم المجتمع السني - وهو موقف يثني عليه أنصاره، ويخشاه معارضوه. وألغى عمر كرامي، وهو رئيس وزراء سابق، وزعيم سني ذو نفوذ، خطابه الذي خطط أن يلقيه في تجمع حزب الله الذي نظمه في 10 كانون الأول (ديسمبر)، وقد ذكر أن ذلك بسبب ما سبق ذكره. "لقد أصبحت المواجهة شديدة جداً بحيث لم تعد أجندة كرامي الوطنية تتفق مع قاعدة دعمه المحلية في طرابلس، والتي تصطف الآن خلف السنيرة"<sup>(107)</sup>.

وكما هو الحال مع المعارضة، فإن التحالف المحيط برئيس الوزراء هو من مجموعات مختلطة من الإيديولوجيات والأجندات المتناقضة على

الأكثر فزاعاً لدوافع حزب الله. ووفقاً لعضو من كتلة المستقبل التي يتزعمها الحريري، فإن محاولة حزب الله لإعاقة النشاط في العاصمة "يهدف أيضاً إلى خنق السنة والمسيحيين. فالجميع يعرف أن الشيعة تستثمر أكثر ما يكون في الخارج وفي القطاع المصرفي، في حين أن استثمارات المسيحيين والسنة هي محلية"<sup>(99)</sup>. وأضاف رجل أعمال سني شاب من طرابلس لديه روابط مع الإسلاميين: "تعرف أن حزب الله يريد تهميش التعبيرات السياسية للمسلمين الشيعة"<sup>(100)</sup>.

كما ظهر بوضوح خلال المظاهرة الحاشدة التي تم تنفيذها في 10 كانون الأول ديسمبر □ بشكل مثير للجدل أكبر تظاهرة في تاريخ البلاد - يحتفظ حزب الله بقدرة لا تضاهيها أية قدرة، على تحريك قاعدة قوته. غير أن ذلك التكوين يصبح أقل تنوعاً □ يضيق أساسياً ليقصر على غالبية عظمة من الشيعة، وإتباع عون المنضبطين والمسيحيين الموالين، وعدد قليل من المجموعات الأصغر القريبة من سوريا □ وتصبح القضايا التي يحتشد حولها أقل وضوحاً. وعلق زعيم من الجماعة الإسلامية، وهي أهم مجموعة سنوية إسلامية، قائلاً: "يشن حزب الله صراعاً ضد مصالحه الخاصة. إن قضيته الفعلية هي، ويجب أن تبقى، المقاومة. غير انه اليوم يدافع عن مصالح الأطراف الأخرى، والتي بدورها تحول الأمر إلى صراع طائفي"<sup>(101)</sup>.

يحظى حزب الله ببعض الدعم من طوائف أخرى، ولكنه دعم هش، ومتجذر بشكل أساسي في اعتبارات سياسية ضيقة وليس تضامناً أصلياً مع موقفه الإيديولوجي العسكري. إذ أن عون الذي تحفزه جزئياً طموحاته الرئاسية<sup>(102)</sup>. ومعارضته التقليدية للهيمنة السورية، ودعمه لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رغم 1559، ونزع سلاح الميليشيات المسلحة، فضلاً عن رغبته لإقامة علاقات جيدة مع الغرب، تشير على أقل تقدير إلى اختلاف مستقبلي محتمل مع الحركة<sup>(103)</sup>. ويبدو أن حلفاء حزب الله القليلون المتبقون من غير الشيعة، وكأنه

(104) المسؤولين السعوديين صريحين بشكل متزايد بشأن موقفهم من السياسات الإيرانية ودعم السنة في العراق. أنظر تقرير Crisis Group حول الشرق الأوسط رقم 60: بعد بيكر □ هاملتون: ما العمل في العراق، *After Baker-Hamilton: What to do in Iraq*، بتاريخ 19 كانون الأول (ديسمبر) 2006.

(105) في طرابلس، رفع السنة الأعلام وشكروا المملكة على دعمها المالي في فترة ما بعد الحرب. هناك ملصق شوهد للمرة الأولى في حي فقير من أحياء طرابلس ثم انتقل إلى بيروت، كتب على الملصق: "يا سعد الحريري، أنت عيوننا، أعطنا الأسلحة ونحن سنقوم بالباقي". تشرين الأول (أكتوبر) 2006.

(106) مقابلة Crisis Group مع عضو في الجماعة الإسلامية، بيروت، 4 كانون الأول (ديسمبر) 2006.

(107) مقابلة Crisis Group مع عبد الغني عماد، أستاذ في الجامعة

اللبنانية، طرابلس، 11 كانون الأول (ديسمبر) 2006.

(99) مقابلة Crisis Group مع عضو من كتلة المستقبل، طرابلس، 2 كانون الأول (ديسمبر) 2006.

(100) مقابلة Crisis Group، طرابلس، 18 تشرين الثاني (نوفمبر) 2006.

(101) مقابلة Crisis Group مع إبراهيم المصري، نائب الأمين العام للجماعة الإسلامية، بيروت 5 كانون الأول (ديسمبر) 2006.

(102) مقابلة Crisis Group، مراقب لبناني، كانون الأول (ديسمبر) 2006

(103) مقابلة Crisis Group، الجنرال عون، بيروت، 8 كانون الأول (ديسمبر) 2006.

وأحدثها ثورة عام 2005 التي أطلق عليها ثورة عصير التفاح (السيدير) والتي أجبرت رئيس الوزراء كرامي على الاستقالة<sup>(110)</sup>، غير أن التطورات الأخيرة تشير إلى أنها تصبح أداة سياسية روتينية تفضلها جميع الأطراف، وهي بديل عن الإجراءات المؤسسية الدستورية. وقد لا يكون حزب الله قادراً على تحريك جماهير كبيرة على أساس يومي، حيث تشهد على ذلك الأعداد المتراجعة من المحتجين، ولكنه بدون شك لديه القدرة على حشد جمهور كبير في فترات منتظمة، وعلى إيجاد سبل أخرى لزراعة الحياة العادية، حيث أنه يرسل جميع الإشارات على أنه يعترم ذلك. وفي الوقت الذي تتابع فيه الحشود المتزايدة، يبدو لبنان وكأنه يمر في ثورة دائمة.

تمت مقارنة هذا التصعيد بالثورة البريقالية الأوكرانية، حيث يزعم الجنرال عون بافتخار بهذه المقارنة. وفي خطابه يوم 10 كانون الأول (ديسمبر) أمام المئات من الآلاف، هدد بالسير على الأقدام إلى مكتب رئيس الوزراء، مستنكراً الحالات التي اختبرها الأوكرانيون والصرب، والتي في حينها أثنى عليها الغرب. وباستشهاده من مثل تلك السوابق، دعا إلى تشكيل حكومة انتقالية، ومن ثم انتخابات مبكرة. وحتى أن بعض طقوس الاحتجاج ماثلة: احتلال مواقع رمزية مهمة، إقامة الخيم، والأجواء الاستعراضية إلى حد كبير.

وعلى النقيض من أوكرانيا على أية حال، فإن لبنان لا يحرض الشارع ضد الحكومة، بل أنه يحرض شارعاً ضد آخر. فالمظاهرات، والتي تنظم بشكل زوجي بشكل ملحوظ: 8 آذار مارس 2005 مقابل 14 آذار 2005، 23 تشرين الثاني نوفمبر 2006 (دعم حكومة السنيورة)، مقابل 1 كانون الأول ديسمبر 2006 (مناهضة للحكومة)، وفي 10 كانون الأول (ديسمبر)، تجمع حزب الله الحاشد في بيروت، مقابل الاحتشادات المذهلة المؤيدة للحكومة في طرابلس. وفي الوقت الذي يحصي فيه كل طرف مؤيديه، ويضخم أعدادهم، فإن المنافسة تنتهي بتعادل بشكل حتمي. فلبنان منقسم إلى النصف تماماً طائفيًا. ومن غير المحتمل أن يفوز أي جانب، ومن المستحيل أن يفوز أحدهما لفترة طويلة.

الأغلب، والتي تضم نطاقاً من السلفيين الراديكاليين إلى العلمانيين السنة الموالين للغرب. وتأسست هذه الوحدة على أساس "برنامج الدفاع عن السنة، وليس الترويج لمشروع سياسي"<sup>(108)</sup>. ويجدون أنفسهم في أي من القضايا السياسية في الطرف المقابل من الطيف. غير أن الجذب الطائفي هو أقوى تجاوباً. لقد سلط حزب الله الضوء على ما يزال الدعم السني يتمتع به، على سبيل المثال، دعوة إمام سني، فاضي يكان- الذي أسس الجماعة الإسلامية، ولكنه انفصل منذ ذلك الحين عن المجموعة [] ليرأس صلاة الجمعة بتاريخ 8 كانون الأول ديسمبر. غير أن مثل الإشارات الرمزية، من غير المحتمل أن تغير الاتجاه الطائفي الذي تعززه أية مناسبة أو تصادم.

وتصبح التوترات أكثر حدة عند خطوط التماس حيث تلتقي المجموعات الطائفية، على الأخص في بيروت، وبالتحديد عندما تعبر المظاهرات التي ينظمها مجتمع ما إلى الأحياء المجاورة التي يهيمن عليها مجتمع آخر. ومنذ المصادمات الأولية التي أعقبت اغتيال ببيير الجميل، وهو قائد بارز من قوى الرابع عشر من آذار، ووزير الصناعة، وابن رئيس سابق، شهدت هذه الأحياء المصادمات. ولغاية الآن تم جرح العشرات، وتوفي شخص واحد. كما أن الوضع متوتر بشكل خاص عند تقاطع الطرق بين الأحياء الشيعية المحيطة بالشيخ، والأحياء المارونية المحيطة بعين الرمانة، وهو المكان الذي بدأت منه الحرب الأهلية في عام 1975، والمعروف جداً بتركيز تواجد المخدرات، والأسلحة، والمنحرفين فيه<sup>(109)</sup>. وفي الأماكن الأخرى، تعامل الشيعة مع الإهانات الموجهة لهم ولنصر الله برمى الحجارة على جامع سني، وقبر صائب سلام، وهو قائد سني تاريخي.

## ب. حقبة سياسة الشارع

لقد كانت إحدى أكثر المناحي لفتاً للنظر في الأزمة التي تكشفت، الدور البارز لسياسة الشارع. وهذه السياسة ليست جديدة بالكامل. إذ أن التعبير السياسي الذي حصل لغاية الآن أربع مرات فعلياً منذ الاستقلال في عام 1943 جاء بفعل الاحتجاجات الشعبية وليس الانتخابات،

(108) مقابلة Crisis Group مع أسعد حمروش رئيس المكتب السياسي

للجماعة الإسلامية، بيروت، 16 حزيران (يونيو) 2006.

(109) وفقاً لبعض الشهود، فإن السكان الشيعة أعدوا أسلحتهم في الليلة التي اغتيل فيها الجميل، لخشيته من الانتقام من جانب سكان عين الرمانة. وحثهم مسؤولو حزب الله وأمل على البقاء داخل بيوتهم. مقابلات Crisis Group 28 تشرين الثاني (نوفمبر) 2006.

(110) الحوادث الأخرى كانت في أعوام 1950، 1958، و 1992.

صحيحاً أم لا، فإنها تزيد من التوتر وربما تساهم في وجود سباق تسلح خطر (115).

ساهمت حيادية الجيش لغاية الآن في ضمان الاستقرار، وهو بشكل مثير للجدل مؤسسة الدولة الأكثر مصداقية وشعبية. ومنذ الوقت الذي رفض فيه القيام بأي فعل ضد مظاهرات قوى الرابع عشر من آذار، حافظ على حياديته التامة، ويحمي كل من مقرري الرئيس ورئيس الوزراء. وقال مؤخراً ميشيل سليمان، رئيس القوات المسلحة الذي يتمتع باحترام كبير، وتنتظر إليه معظم الأطراف السياسية على أنه مستقل: "على النقيض من الوضع في عشية انفجار الحرب الأهلية عام 1975، عندما تم تحييد الجيش بواسطة الانقسامات السياسية، فإنه اليوم يقف متحداً ويتمتع بثقة الشعب" (116). رغم ذلك، فهنا أيضاً يمكن أن تتغير الظروف. فلا الجيش، ولا خدمات الأمن تعلق فوق الولاءات والانقسامات الطائفية: فالجيش تقليدياً هو معقل الموارنة، وهناك عدد كبير في المؤسسات الرسمية من الموالين لحزب الله (117)، وتعتبر قوى الأمن الداخلي قريبة من قوى الرابع عشر من آذار (118). فإذا انفجرت

(115) يدعي مسؤولو حزب الله أنهم استولوا على كمية كبيرة من الأسلحة التي تم تقديمها إلى وليد جنبلاط واستخدموها خلال الحرب □ مما قادهم إلى الإشارة بشكل ساخر بالقول "بهذا الخصوص، شارك جنبلاط في المقاومة". مقابلة Crisis Group مع مسؤول في حزب الله، بيروت، 26 تشرين الثاني (نوفمبر) 2006. كما يؤكدون بأن أطرافاً أجنبية أرسلت مؤخراً إلى حزب جنبلاط والقوات اللبنانية بزعامة سمير جعجع. وقال مسؤولو وزارة الداخلية لـ Crisis Group أن بعض القادة السياسيين يتفخرون بشكل ملحوظ بوحدات الحماية الشخصية التابعة لهم، مما يحولهم إلى شبه ميليشيات. مقابلات Crisis Group، بيروت، 20 آب (أغسطس) 2006.

(116) وكالة الأنباء الفرنسية، Agence France-Presse، 29 تشرين الثاني (نوفمبر).

(117) يؤكد مسؤول من قوى الرابع عشر من آذار بأن نصر الله "يسيطر" على نحو 160 مسؤولاً. مقابلة Crisis Group، بيروت، 12 تشرين الثاني (نوفمبر) 2006.

(118) خلال التواجد العسكري السوري، كانت قوى الأمن الداخلي غير مجهزة بشكل ملحوظ. وقد تم تعزيزها منذ ذلك الحين بشكل متقدم، ومع انتشار الجيش في الجنوب طبقاً للقرار 1701 فقد جعل من أهم أولوياته دعم قدراته. مقابلة Crisis Group مع أشرف ريفي، المدير العام للأمن الداخلي، بيروت، 12 أيلول (سبتمبر) 2006. واتهمهم عبدو سعد المدير الإداري لمركز بيروت للأبحاث والمعلومات بالعمل كمداغين عن ميليشيات قوى الرابع عشر من آذار. مقابلة Crisis Group، بيروت، 15 تشرين الأول (أكتوبر) 2006. بينما اتهم البعض الآخر قوى الأمن الداخلي بأنها يهيمن عليها السنة، وتشير الإحصائيات التي قدموها إلى العكس من ذلك.

ج. الحرب الأهلية: ما زالت غير محتملة، ولم يعد من الممكن عدم تخيلها.

لغاية الآن، يستبعد معظم اللبنانيين تهديد حصول حرب أهلية (111)، ذاكين أربعة أسباب رئيسية: ذكرى مثل ذلك الصراع الأخير، وحقيقة أن جانب واحد فقط يملك السلاح، وحيادية الجيش، وحقيقة أن القادة من كافة الأطراف يدركون أنهم سوف يخسرون أكثر مما سيحسون من العنف. ورغم ذلك، ففي حين أن أعداداً كبيرة من اللبنانيين ليست لديهم الرغبة لإعادة إحياء الدمار الذي حصل في الماضي، إلا أن عدداً كبيراً منهم يعتبراً صغيراً ليتذكرها، وفي الوقت الذي تتصاعد فيه الانفعالات، فإن المرء يسمع بشكل متزايد عن الاستعداد للموت كشهيد (112).

وبالمثل، رغم أن حزب الله يمتلك بشكل واضح الترسانة الأكثر إثارة للإعجاب، والأسلحة الوحيدة الاستراتيجية (الخاصة) مثل (الصواريخ بعيدة المدى)، هناك الكثير من الأسلحة المختلفة المكيفة للحرب المدنية، وموجودة لدى جميع المجموعات الطائفية. "صحيح أنه تم نزع أسلحة الميليشيات. ولكن ذلك لا يعني أن أسلحتهم قد تم تسليمها. فالعديد من العائلات ما زالت مسلحة، والكثير منها مخبأ في الجبال" (113)، وكذلك الأمر فهي متوفرة بشكل نسبي في السوق السوداء، تبلغ تكلفة الكلاشينكوف بين مائة ومائتي دولار، وتبلغ تكلفة القنابل التي تطلقها الصواريخ قرابة ذلك المبلغ (114). وهناك إشاعات كثيرة تدور حول جهود إعادة تسلح واسعة النطاق، وسواء كان ذلك

(111) قال متعاطفون مع قوى الرابع عشر من آذار لـ Crisis Group أن مجرد إثارة خطر نشوب حرب أهلية يستغله حزب الله بوضع المزيد من الضغوط على الحكومة للتنازل بشأن عوائق رئيسية، المحكمة. "لا يمكن لحزب الله أن يتحمل نشوب حرب أهلية، ولن نسمح للبنان بان ينجز إليها. ولكنهم يستغلون الخوف منها لمضاعفة ضغوطهم". مقابلة Crisis Group مع محلل لبناني وموالي لقوى الرابع عشر من آذار، بيروت، كانون الأول (ديسمبر) 2006. (112) من أجل الحصول على نموذج جيد أنظر: لوس أنجيليس تايمز، 30 تشرين الثاني (نوفمبر) 2006.

(113) مقابلة Crisis Group مع شيخ سني من منطقة طرابلس، تشرين

الثاني (نوفمبر) 2006

(114) مقابلة Crisis Group مع صحفي لبناني، بيروت، 5 كانون الأول

(ديسمبر) 2006.

وإعاقة سوريا عن إعادة تأكيد سيطرتها على لبنان. وأخيراً وعلى مستوى شخصي أكثر، فإن كلا من الرئيس الفرنسي شيراك وسعد الحريري مصممان على الانتقام ممن يعتقدان أنهم قتلوا صديقاً وأباً. وبشكل موجز، فإن مؤيدي المحكمة لديهم مصلحة في محاسبة مسئولين سوريين في مناصب رفيعة، وهو بالتحديد ما لا تستطيع سوريا أن تقبله.

وكما تكشفنا الأمور، فبإمكان الأزمة إيذاء العديدين، ولا تساعد أحداً فعلياً. وينبغي الدفاع عن استقلال وسيادة لبنان وتعزيزهما. ولكن اختيارهما كأساس لمواجهة غرة بالكامل مع سوريا هو استراتيجية خاطئة وخطرة [ ] ومن المحتمل أن تززع استقرار لبنان قبل أن تززع استقرار سوريا. عوضاً عن ذلك، يجب أن يكون الهدف الكشف عن المسئولين عن مقتل الحريري، وإعاقة التدخل السوري غير الشرعي مستقبلاً في الشؤون اللبنانية، وتعزيز الاستقرار الإقليمي من خلال علاقة أمريكية سورية جديدة، وفي لبنان، حل المأزق السياسي والدستوري على نحو سلمي.

ويشير هذا الأمر إلى أن أي حل مستدام يجب أن يستند على عدة كئل بناء مهمة:

**الحاجة إلى الإجماع:** لا يمكن أن يتم حكم لبنان دون موافقة جميع تكويناته الأساسية. وينبغي على اللاعبين الخارجيين تحديداً الإدراك بأنه لن يكون هنالك نصر واضح تماماً لأي من الأطراف، ويجب ألا يدفعوا حلفائهم لاتخاذ مواقف غير متساهلة. وبالنسبة للولايات المتحدة يعني هذا الإحجام عن دفع السنيورة إلى المواجهة مع حزب الله، فضلاً عن الإدعان للحاجة إلى تشكيل حكومة وحدة. وبالنسبة لسوريا، يعني هذا أن تترك أن الغالبية العظمى من اللبنانيين يدعمون عقد المحكمة، وهو شبه اتفاق تم عكسه في حقيقة أن أي طرف لم يرفض عقدها من حيث المبدأ. (وفعلياً، سوريا ذاتها وافقت ضمناً على مبدأ التحقيق الدولي بالتعاون معه، وتحدي عملية التسييس والمخالفات القانونية وليس شرعيتها). وعلى الرغم من اعتراضات المعارضة، يجب أن تكون المحكمة جزءاً من أية صفقة لكي تكون هذه الصفقة موثوقة. وبالنسبة لحزب الله، فإن تجاوز هذه المسألة يقدم على الأقل فائدتين مهمتين: الخروج من مأزقها الحالي، والمساعدة في إعادة جاذبيتها عبر الطوائف كحاملة للمبادئ العسكرية المناهضة للإمبريالية.

**معالجة المخاوف إزاء حيادية وتسييس المحكمة.** في حين أن المخاوف الفنية التي رددتها سوريا والمعارضة اللبنانية من المحتمل أن

المصادمات الشديدة والعنيف، فيمكن أن تنتشر الطائفية إلى قطاع الأمن.

ومما لا شك فيه أن كل من زعماء حزب الله وقوى الرابع عشر من آذار يرغبون في نقادي حرب لن يكون فيها أي من الطرفين رابحاً. ففي حين أن حزب الله هو أقوى، فإن مشاركته في صراع طائفي سيؤدي بشكل كبير سمعته كحركة مسلحة عربية، وتقلل من مركزه الإقليمي، وتضع مسألة نزع السلاح عند قمة أولويات الأجندة الوطنية. لكن تقارب ما يبدو أنه نزاع سياسي صعب، واتساع نطاق عدم الثقة، ومؤسسات الدول المشلولة، واللجوء المتزايد إلى سياسيات الشارع، وعودة الطائفية بدرجة كبيرة، والسباق الإقليمي المستقطب بدرجة عالية، خلق الأزمة الأكثر تقلباً منذ نهاية المواجهة الداخلية في البلاد التي دامت خمسة عشر عاماً. وكما يقول محلل لبناني، فإنه بالنظر إلى كارثة العراق، فإن "الحروب المدنية نادراً ما تكون منظمة، أو مخططة، أو مرغوبة. إنها فقط تحدث"<sup>(119)</sup>.

## 7. خاتمة

في الوقت الذي تتابع فيه رفض التسوية تلو الأخرى، يصبح من الواضح أكثر أن مسألة المحكمة الدولية [ ] ذات أهمية مركزية لسوريا، وقوى الرابع عشر من آذار والولايات المتحدة الأمريكية [ ] تكمن في قلب المشكلة، وأنه لا يوجد للمشكلة حل فوري، وأن الأزمة تقسم البلاد إلى قسمين. إن عقد المحكمة الدولية، وتحديد مسؤولية قتل الحريري، وضممان المحاسبة هي أهداف شرعية. غير أنه يجب متابعة هذه الأهداف بنكاء [ ] فعلياً بنكاء أكبر مما تم فعله لغاية الآن [ ] إذا أردنا عدم إزهاق مزيد من الأرواح اللبنانية.

وليس من الممكن النظر إلى مسألة المحكمة بمعزل عن المحركات اللبنانية الداخلية والدولية الأوسع نطاقاً. تتطلع سوريا إلى ضمانات موثوقة بأنها لن تستغل كأداة ضد النظام، في حين أن الولايات المتحدة ترى المحكمة بشكل خاص كوسيلة مثالية لعزل سوريا، والضغط عليها، وزعزعة الاستقرار فيها. وبالنسبة لفرنسا والعديدين من قوى الرابع عشر من آذار، يجب أن تخدم المحكمة الدولية لترسيخ ما تم إنجازه مع القرار 1559، لفرض طرد شخصية أو أكثر من شخصيات النظام الرئيسية،

(119) مقابلة Crisis Group، محلل لبناني، بيروت، كانون الأول (ديسمبر) 2006.

جانب لجنة بطرس المستقلة والتي تتمتع باحترام واسع، والتي قدمت توصياتها إلى الحكومة في 1 حزيران (يونيو) 2006. وتوزع مقترحاتها على نحو أكثر عدالة، السلطة بين المجموعات الطائفية المختلفة، وتشجع المنافسة من خلال مزيج من التمثيل النسبي وتمثيل الأغلبية<sup>(123)</sup>. ولم يرفض أي حزب نتائجها.

على المدى البعيد، يجب أن يتم تصحيح النظام السياسي للبنان المختل وظيفياً بدقة، بما في ذلك من خلال الابتعاد عن الطائفية، وإصلاح نظامي العدالة والأمن، حيث أن المزيج الحالي والضعيف للحكومة المركزية يشجع على الشلل التام والتدخل الأجنبي.

بناء عليه، تقترح Crisis Group خطة التسوية التالية، والتي تستفيد من التصورات العديدة الحالية:

□ عقد لجنة مشتركة (قضاة مستقلون، أعضاء من الأغلبية والمعارضة) للاتفاق على مراجعة مبادئ المحكمة، وتركز بشكل خاص على المادة 3.2؛

□ يتبنى البرلمان صفقة تتكون من حزمة واسعة النطاق تشمل المحكمة، وحكومة وحدة وطنية جديدة (تسعة عشر عضو من الأغلبية، وعشرة أعضاء ينتمون إلى المعارضة، وواحد دون الحق في التصويت في القضايا الحساسة، وهو حل مصمم لضمان عدم هيمنة الثلثين ولا الثلث زائد واحد المدمر للحكومة) وقانون انتخاب جديد.

□ اختيار رئيس جديد يتولى الرئاسة لدى انتهاء مدة رئاسة لحدود وإجراء انتخابات برلمانية مبكرة.

في النهاية على أية حال، قد لا يكون هناك حل مستدام للأزمة اللبنانية، دون وجود حل إقليمي أوسع نطاقاً. ويجب أن يبدأ هذا بالارتباط الأمريكي السوري. إن الاستراتيجية الأمريكية المتمثلة في العزلة والضغط لم تفشل فقط، إنما أيضاً انعكست سلبياً. وكما جادلت Crisis Group، فإنه لا يتوقع من سوريا أن تتعاون مع الإدارة

تخفي خلفها اعتراضات ضد المحكمة أكثر جوهرية، ينبغي رغم ذلك أن تأخذ هذه بجديّة، خصوصاً بالنظر إلى نواحٍ مشكوك بأمرها في التحقيق، والمخاوف المشروعة بأن العملية مصممة للتقليل من شأن النظام السوري. ولإزالة بعض تلك المخاوف، يجب إعادة فحص وصياغة مبادئ المحكمة من قبل لجنة تتشكل من قضاة وأعضاء من جانب الأغلبية والمعارضة، من أجل زيادة ضمانات الاستقلالية وعدم التسييس.

وفي حديث مع Crisis Group، ركز المسؤولون السوريون وأعضاء المعارضة اللبنانية انتقاداتهم على المادة 3.2 من مبادئ المحكمة والتي تنص على أن الرئيس الأعلى المباشر سيعتبر مسؤولاً عن الجرائم التي ارتكبتها المرؤوس "المتواجد تحت سلطته وسيطرته النافذة نتيجة لإخفاقه في ممارسة سيطرته على نحو ملائم على مرؤوسيه" - وهي فقرة يخشى البعض أن تورط مسؤولين في مناصب رفيعة وغير مسؤولين بشكل مباشر عن الجريمة<sup>(120)</sup>. ويجب تعديل المادة لتضييق الرابطة الضرورية بين الرئيس والمرؤوس، بدون، بطبيعة الحال، تبرة الرئيس الأعلى المتورط مباشرة في الجريمة. وأشار أعضاء من تحالف الرابع عشر من آذار بعض الافتتاح حيال هذه الفقرة، إذا كان بإمكانها حل المأزق<sup>(121)</sup>.

**تقوية مؤسسات لبنان.** في الأجل القصير، يستتبع ذلك انتخابات رئاسية وبرلمانية. وتاماً كما تتحدى الأغلبية شرعية الرئيس (حيث أنه لغاية الآن تم تمديد ولايته تحت الضغوط السورية من أجل تعديل الدستور) وكذلك الأمر تشكك المعارضة في مصداقية البرلمان المنتخب على أساس قانون انتخابي متنازع عليه<sup>(122)</sup>. وسوف يقتضي حل الأزمة الحالية صفقة تتكون من حزمة أوسع نطاقاً تتعلق بمراجعة قانون الانتخاب والانتخابات من أجل رئيس وبرلمان جديد.

ورغم أنه لا الأغلبية ولا المعارضة أشارتا بوضوح إلى نوع قانون الانتخاب الذي تدعمه كل منهما، إلا أنه قد تم إقرار تقدم ملحوظ من

(120) لقد أثار حزب الله هذه القضية في وقت مبكر. مقابلات Crisis Group، مسؤولو حزب الله، بيروت، تشرين الثاني (نوفمبر) - كانون الأول (ديسمبر) 2006.

(121) مقابلة Crisis Group، عضو تحالف الرابع عشر من آذار، بيروت 20 كانون الأول (ديسمبر) 2006.

(122) من أجل الحصول على مناقشة لقانون الانتخاب، أنظر تقرير، Crisis Group: لبنان: إدارة عاصفة تتجمع، *Lebanon: Managing the Gathering Storm*، مصدر سابق.

(123) مقابلات Crisis Group مع ثلاثة أعضاء من لجنة بطرس، بيروت

20-21 كانون الأول (ديسمبر) 2006.

الأمريكية التي لم تخفي أهدافها المتمثلة في التقليل من شأن الأولى<sup>(124)</sup>.

بيروت/ بروكسل، 21 كانون الأول (ديسمبر) 2006

---

(124) تقرير Crisis Group: بعد بيكر □ هاملتون، *After Baker*

، مصدر سابق. *Hamilton*